الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد بوضياف –المسيلة-

كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية

قسم التاريخ

مسألة الديون الجزائرية الفرنسية 1792-1830م

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في التاريخ

تخصص: تاريخ الجزائر الحديث

إعداد الطالبين :

- بوزيد عبد الحق
- بن سالم رندة

تحت إشراف الاستاذ :

ابراهيم مرزقلال

أعضاء لجنة المناقشة

إسم ولقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
د. بن محمد يونس	جامعة محمد بوضياف –المسيلة-	رئيسا
د. مرزقلال ابراهيم	جامعة محمد بوضياف –المسيلة-	مشرفا و مقررا
د. فتحي عباس	جامعة محمد بوضياف –المسيلة-	مناقشا

السنة الجامعية :2019-2020م

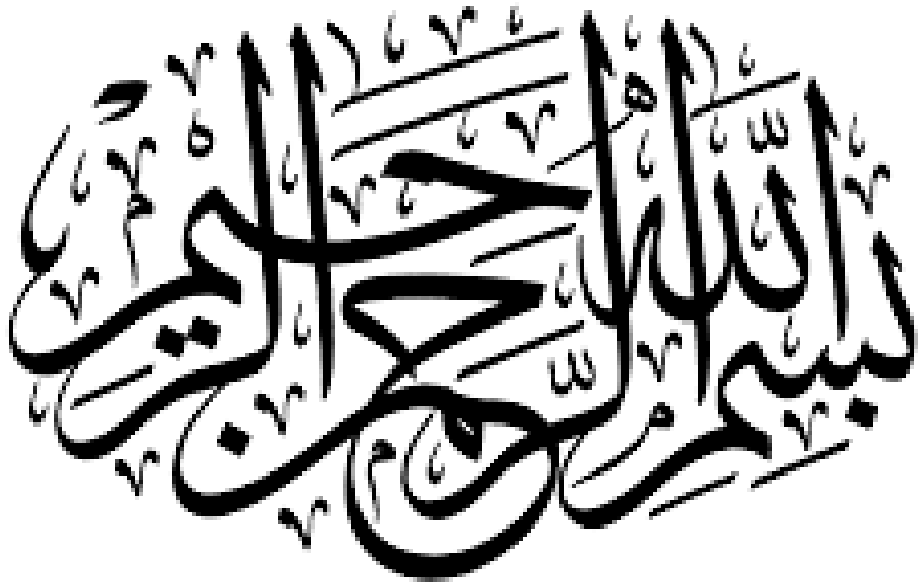
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

قال رسول الله صلى الله غليه وسلم (من لم يشكر الناس لم يشكر الله) رواه أحمد و الترميذي.

بعد حمد الله والثناء عليه و الصلاة و السلام على نبيه نتقدم بالشكر و العرفان لأصحاب الفضل و العطاء .

نتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذنا وقدوتنا في الحياة الاستاذ الكريم

(ابراهيم مرزقلال).

الأستاذ الذي علمنا معنى الجد و الإجتهاد وغرس فينا روح البحث و النشاط.

وكل أساتذة جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ، الذين أحسنوا إلينا بالعلم و الأخلاق ، فننحني إليهم بدورنا وفاءا وتقديرا..

وإلى الذين لم يبخلوا علينا بنصائحهم القيمة وإرشاداتهم الوجيهة إلى جميع معلمينا و أساتذتنا الذين تكاتفوا بعلمهم طيلة مراحل تعليمنا ن لينيروا ظلمات جهلنا.

إهـــداء

بأصدق معآني الشكر و العرفآن و أسمى عبآرات الإمتنآن أهدي تخرجي و نجآحي المتواضع إلى :

إلى معلم البشرية الهادي الأمين سيدنا وحبيبنا **محمد** صلى الله عليه وسلم .

إلى مدرسة الحياة ومواطن الشكوى وعماد الأمر وعتاد البيت إلى ينبوع الحنان ونور السبيل ... يامن تعتبرين الوطن و القوة والعزيمة .. يامن حملتني وأنجبتني وربيتني صغبرا ، نعم إلى المرأة الثورية المكافحة البطلة التي تحرم نفسها لتعطينا .... التي أفنت شبابها لتعلمنا وتدرسنا .. التي تحملت ظلم الحياة وقساوة الأيام لننعم بأجمل اللحظات إليك ياأعز ماأملك يا أجمل وردة في مزهرية المولى ... إليك أيتها الوالدة الغالية **أمي "سليمة".**

إلى العابد الزاهد الذي سخر كل قواه عوناً لي كي أصل إلى ما أنا عليه الذي صبر علي عند الخطأ وشجعني عند اليأس .. إلى مصدر بهجتي ونبع فرحتي إلى تاج رأسي وعنوان فخري ... إلى العظيم بين الرجال .. المثل القدوة بين الأبطال .. نعم إنه قرة عيني **أبي "خليل"**

إلى من كبرت معهم تحت سقف واحد إخوتي : **هاجر ، إلياس وعماد** وكل عائلة **بوزيد و مبرك.**

إلى أولائك الذين لم أذكرهم في مذكرتي وان أنساهم في ذاكرتي .

بوزيد عبد الحق

إهـــداء

إن الحمد و الشكر لله العظيم أولا الذي هداني لهدا و ما كنت لأهتدي لولا أن هداني.

إلي من بلغ الرسالة و أدى الأمانة في العالمين محمد صلى الله عليه و سلم.

اهدي هدا العملِ إلى النور الذي أنار دربي و الذي بدل جهد السنين من اجل أن اعتلي سلالم النجاح، أبي الغالي أطال الله عمرك.

إلي من أرضعتني الحب و الحنان ، إلي بسمة الحياة و سر الوجود، إلي من كان دعاؤها سر نجاحي، إلي القلب الناصع بالبياض، إلي من كانت الجنة تحت أقدامها، إلي أغلى الحبايب أمي الغالية.

إلي جوهر البيت أخي الحبيب وفقك الله و رعاك.

إلي من حبهم يجري في عروقي ويلهج بذكراهم فؤادي، إلي القلوب الطاهرة و النفوس البريئة، الي رياحين حياتي اخوتي: سمية، شيماء، بثنية، مرام.

بن سالم رندة

مقدمـــة

مقدمة:

عرفت الجزائر في أواخر العهد العثماني تدهورا في مختلف مجالات الحياة السياسية و العسكرية و الاجتماعية ، مما فتح المجال أمام الأطماع الاستعمارية في المنطقة ، وقد واكب هذا التطور في علاقات الجزائر الخارجية مع الدول الأوروبية تطورات سياسية حرجة بالنسبة للإيالة الجزائرية ،كان أبرز مظاهرها الاغتيالات السياسية التي مست أبرز دايات الجزائر في هذه المرحلة، ومما زاد في خطورة الوضع نشوب تمردات قبلية تحت تأثير رجال متصوفة مما أدخل البلاد في حالة فوضى عارمة انعكست سلبا على مستقبل الإيالة الجزائرية ومهدت الطريق للأطماع الخارجية ، فقد استغل اليهود هذا الوضع و بدئوا في توسيع نفوذهم داخل الدوائر السياسية و المالية الجزائرية مستخدمين شتى الوسائل لكسب ود حكامها كتقديم الهدايا الثمينة و المساعدات مما سهل لهم التجسس على الإدارة الجزائرية ، لهذا الغرض أنشأ اليهوديان " نفتالي بوشناق " و " بكري كوشين " شركة تجارية في الجزائر وهذا ما سمح لهم بتوسيع نشاطهم إلى حد التدخل في الأمور السياسية كتعيين الموظفين الكبار للدولة .

كما ساهم اليهوديان في خلق مشاكل بين الحكومة الجزائرية والفرنسية من خلال سيطرتهما على تجارة القمح وتسببهما في مسألة الديون بين الدولتين التي تعتبر سببا مباشرا لحادثة المروحة والتي بدورها اتخذت ذريعة من فرنسا لاحتلال الجزائر.

أسباب اختيار الموضوع:

إن من بين الأسباب التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع هو الرغبة منا في البحث أكثر في تاريخ الجزائر خلال الفترة العثمانية وفهم مجريات الأحداث، وكذا رغبة منا في توفير ولو جزء من المعلومات حول مسألة الديون الجزائرية الفرنسية التي بلغت وزنا قياسيا بقيمة ذلك العصر، والرغبة في معرفة خصوصيات الموضوع وأنه يدخل في إطار

كتابة التاريخ الوطني بأقلام جزائرية تنتهي لجيل الاستقلال بواجب إظهار الحقيقة دون تزييف. إضافة إلى الرغبة في التعرف على يهود الجزائر الذين شكلوا في وقت مضى فئة من المجتمع الجزائري لعبت دورا بارزا في الاقتصاد الجزائري والسيطرة على التجارة والتعامل مع فرنسا.

إشكالية البحث:

لمعالجة هذا الموضوع طرحنا الإشكالية الرئيسة التالية:

- **ما هو الدور الذي لعبته الديون في رسم العلاقات الجزائرية الفرنسية بين 1792و1830م؟**

وللإجابة على هذه الإشكالية نطرح الإشكاليات الفرعية التالية:

- ✓ هل يمكن اعتبار العلاقات التجارية هي المحرك الأساسي للعلاقات الجزائرية الفرنسية؟
- ✓ ما هي الأسباب التي جعلت فرنسا تستدين من الجزائر؟ ما طبيعة تلك الديون؟
- ✓ هل كانت الديون الدافع الوحيد والسبب الرئيسي في توتر العلاقات الجزائرية الفرنسية آنذاك؟
- ✓ هل تعد حادثة المروحة وحدها السبب المباشر لإعلان فرنسا والجزائر الحرب المتبادلة بينهما بالرسائل؟ وان شخصية كل من القنصل دوفال والداي حسين قد أعطت الشرارة الأولى للحرب؟

خطة البحث:

للإجابة على الإشكالية في إطارها التاريخي قسمنا البحث إلى ثلاثة فصول:

فصل تمهيدي: تعرضنا فيه الى القاء الضوء على الأوضاع الداخلية والخارجية للإيالة الجزائرية قبيل 1792م.

الفصل الأول: جاء بعنوان العلاقات الجزائرية الفرنسية تعرضنا فيه إلى العلاقات التجارية وقضية الامتيازات التي تحصلت عليها فرنسا، إضافة الى العلاقات السياسية الدبلوماسية والعلاقات العسكرية البحرية.

الفصل الثاني: عنوانه النفوذ الاقتصادي اليهودي وقد تضمن الهجرات اليهودية إلى الجزائر، ثم تطرقنا فيه إلى نشاطهم الاقتصادي والمالي ودور شركة بكري وبوشناق في التجارة الخارجية.

الفصل الثالث: جاء بعنوان أصل مسألة الديون وتطورها، عالجنا من خلاله مضمون الديون الجزائرية الفرنسية كالديون العينية النقدية والديون الحكومية، وكيف طالبة الجزائر بديونها، وختمنا بحثنا بحادثة المروحة الشهيرة واحتلال الجزائر 1830م.

منهج البحث:

اعتمدنا في دراسة موضوعنا على المنهج التاريخي بحكم طبيعة الموضوع، والمنهج التحليلي الوصفي اعتمادا على ما كتبه المؤرخون المختصون في تاريخ الجزائر الحديث من خلال تقديم صورة عن بعض الأحداث المتعلقة بالموضوع.

مصادر ومراجع البحث:

استندنا في انجاز بحثنا على مجموعة من المصادر والمراجع المتخصصة: أولا القرآن الكريم، مذكرات ذخائر المغرب العربي للحاج أحمد شريف الزهار، الجزائر في عهد رياس البحر لويليام سبنسر، كتاب المرآة لحمدان خوجة بالنسبة للمراجع فقد اعتمدنا على كتابات جمال قنان بعنوان قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، ناصر الدين سعيدوني النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني، أبو القاسم سعد الله بكتابه تاريخ الجزائر الثقافي وغيرهم.

الفصل التمهيدي

أوضاع الإيالة الجزائرية قبيل 1992.

قبل البدء في دراسة قضية الديون و العلاقات الجزائرية الفرنسية ، حبذا لو رسمنا صورة الأوضاع التي كانت تعيشها الإيالة قبل 1992 ، والغرض من ذلك هو توضيح الصورة لأهم العوامل التي كانت تأثر في هذه العلاقة وواقعها.

1-الأوضاع الداخلية:

إن فترة الحكم العثماني في الجزائر[1] استمرت ما يزيد عن ثلاثة قرون كانت ذات آثار بعيدة عن الأوضاع السياسية والاقتصادية و الاجتماعية ذلك أن هذه الأوضاع كانت تتأثر بطبيعة الحكم وكذا بالشخصيات التركية الحاكمة آنذاك فتميزت هذه الأوضاع بالنشاط و الإزدهار في بعض الأحيان و الركود و الانحطاط أحيانا أخرى [2]

1-1-سياسيا :

تمتعت بالإستقلال الداخلي رغم إرتباطها بالدولة العثمانية التي جمع بينها رباط ديني ،ووازع أدبي، [3]فعرفت نظام جمع بين الصبغة المدنية والعسكرية بصفة أن رئيس الجمهورية هو الداي [4]حيث أصبح الداي يتعامل مع الدول الأوروبية بإسم الجزائر دون إعتبار للباب العالي [5] وحتى ممثلي الدول الأوروبية لدى الجزائر أصبحوا يتجاهلون السيادة العثمانية في تعاملهم مع الإيالة ولاسيما ممثل فرنسا بالجزائر الذي أصبح يلقب منذ بداية القرن التاسع عشر ((بالمكلف بالأعمال)) وهذا ما جعل العلاقات بين الجزائر وفرنسا تكتسي صبغة خاصة.[6]

---

[1]الجزائر : كانت عامرة كثيرة الأسواق والجند، إمامهم حنفي المذهب ، مرساها عامر بالسفن أفضل البلاد في جميع البلاد الإفريقية حتى سموها إسطنبول الصغرى . أنظر : مولاي بلحميسي ، الجزائر من خلال رحلات المغاربة في العهد العثماني ط2 الشركة الوطنية ، الجزائر، 1981،ص 57.

[2]صالح فركوس ، الحاج أحمد باي قسنطينة (1826-1850) ، ط 2 ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر، 1993، ص 11.

[3]ناصر الدين سعيدوني ، النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني (1792-1830م) ، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ،1985، ص 22.

[4]لفظ تركي معناه الخال

[5] مقر الهيئة الإدارية المركزية العثمانية في إسطنبول.

[6]حمدان بن عثمان خوجة ، المرآة، تحقيق محمد العربي الزبيري ،ط2، الشركة الوطنية الجزائر 1985 ، ص 127.

كانت فرنسا تنظر إلى الجزائر على أنها دولة ذات سيادة تامة لا تخضع للدولة العثمانية إلا بالإسم ويظهر إستقلال الجزائر عن الدولة العثمانية من خلال فرض سياسة الأمر الواقع التي فرضتها على الباب العالي في الحصول على الألقاب والمناصب[1]. ويظهر ذلك في إلغاء منصب الباشا. الذي فرضه العثمانيون على الدايات سنة 1711م عندما منع الداي علي شاوش إبراهيم باشا مبعوث الباب العالي من دخول الجزائر وقد إرتقى بعض الدايات بعد الداي محمد بن عثمان باشا إلى الحكم عن طريق الصراع والتنافس من أجل كسب الأموال و الثروات ، الأمر الذي جعل أوروبا تتحالف للقضاء على حكومتهم فمنذ 1791 م أخذت البلاد تسير نحو التدهور وإهتز نظام الحكم وكثرت الإغتيالات وانتشرت الفوضى الناتجة عن تجاوزات الحكام الأتراك وعن عزل البايات و انقياد الأتراك نحو الترف والملذات على حساب الأمة فأثاروا بذلك على السكان و عرضوا سلطاتهم للزوال استدلالا بقوله تعالى: (ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَى قَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ وَأَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ) [2].

مازاد الأوضاع سوءا هو تكدس الثروات في يد طبقة من الدخلاء غالبيتها من الجالية اليهودية و بدأت تتكون لها ثروات عن طريق ممارسة الربا على حساب أموال الدولة الجزائرية، [3]خاصة بعد ما شهده الجهاز التنفيذي في ديوان الأيالة الجزائرية من تطور منذ منتصف القرن الثامن عشر ميلادي حين أصبح الداي يترأس هذا الجهاز ويختار أعضائه بكل حرية في العزل و التعيين.[4]

[1]ناصر الدين سعيدوني ، المرجع السابق، ص 22.
[2]سورة الأنفال ، الآية 53.
[3] صالح فركوس ، المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى حروج الفرنسيين (814ق م – 1962 م) ، دور العلوم الجزائر ، ص13.
[4]جمال قنان ، معاهدات الجزائر مع فرنسا 1830،1689م ،المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر ،1789 م ،ص247.

2-1إقتصاديا :

كان المجتمع الجزائري مجتمع فلاحي في العهد العثماني ، بحيث تقدر نسبة سكان الأرياف بأكثر من 90% ومع هذا تعرضت البلاد المجاعات نتيجة فترات الجفاف الدورية وغالبا ما يكون الجفاف مصحوبا بغزو الجراد وانتشار الأوبئة.

-الفلاحة:

كانت تعاني من قساوة الطبيعة وضعف مستوى وسائل الإنتاج التي لم تسع السلطة التركيبية لتطويرها إلا في أواخر القرن الثامن عشر ميلادي بعد تراجع موارد الجهاد البحري الذي كانت تمارسه في المتوسط وتزايد الحاجة لتصدير المنتجات الزراعية ، [1]فالجميع يستعمل أدوات بسيطة مثل : مخراث إفريقيا الرومانية الذي لم يخضع لأي تعديل ، المنجل الذي يعود لنفس العهد وقنوات الري التي تعود إلى القرن الحادي عشر ، أما الماشية فقد عاشت على الطبيعة ، وهذا ما أرغم الفلاحين على إستعمال نظام الدورتين وإنتشار أراضي الحيازة فكانت العائلة تشكل الوحدة الإنتاجية والإستهلاكية في نفس الوقت فالقاعدة العامة هي الإنتاج لإشباع حاجات أفراد العائلة، أما السوق في المرتبة الثانية ومرتبطة بتحقيق الفائض والحصول على منتجات صناعية وزراعية ليست من اختصاص الفلاحين نتيجة إختلاف الظروف الطبيعية.[2]

كان قسم هام من أراضي الجزائر الشمالية ، خلال الفترة التركية مغطى بالغابات أزيل قسم كبير منه في أوائل القرن التاسع عشر نتيجة لإنتشار الحياة الرعوية والإستغلال المفرط ، فمنطقة الساحل المجاورة لمدينة الجزائر قطعت أشجارها سنة 1798 م بأمر من

[1] صالح عباد ، الجزائر خلال الحكم التركي 1514-1830م دار هومة للطباعة والنشر و التوزيع ، بوزريعة ، الجزائر ، 2005 ،ص335.
[2] لوسيت فالاسي ، المغرب قبل إحتلال مدينة الجزائر فلاماريون ، باريس ، 1969 ، ص 44 .

الداي، لبناء 50 سفينة وهذا ماسمح بتقليص مساحات الغابات وتدعيم الحياة الرعوية التي إتخذت شكل نشاط اقتصادي مستقل بذاته[1]

إختصت كل منطقة بانتاج نوع من المحاصيل حسب الظروف الطبيعية والمناخية فالمناطق الجبلية وسكان السهول القريبة من المدن اشتغلوا في زراعة الخضر والفواكه وتربية الماشية فمثلا تنتج أرياف مدينة الجزائر الكثير من العنب لأن السلطة كانت تسمح لكل فرد أن يشتري منه لصناعة الخمر [2]. كما كانت هذه المناطق الجبلية منتجة للزيتون والتين الذي كان يجفف ويباع في كل جهات البلاد كما يصدر نحو الخارج مثل الزيت ، أما سكان السهول العليا فقد إشتغلوا بزراعة الحبوب خاصة المناطق الواقعة بين الأطلسين التلي والصحراوي والحدود المغربية المنطقة الرئيسية لتربية الماشية بإهتمام من الباي محمد لكبير الذي شجع إنتاج الحبوب وتصديرها والباي صالح في الشرق أما سكان الأطلس الصحراوي فانصب إهتمامهم على تربية المواشي من الأغنام والإبل وإنتاج التمور، إكتست تربية الإبل أهمية خاصة لكونها وسيلة نقل ومادة إستهلاك[3].

إشتهرت الحبوب بنواحي غريس ووهران[4] و قسنطينة باعتبارها محصول رئيسي معد للإستهلاك الداخلي والتصدير الخارجي والأشجار المثمرة ، إرتبطت زراعتها بالمناطق الجبلية بالقبائل والمدية ومعسكر وتلمسان ، مليانة والبليدة، أما المحاصيل الصناعية مثل التبغ فكان يزرع في عنابة والجزائر بكميات هامة وهو صالح للتدخين كما أدخل الأندلسيون زراعة القطن وأنتجوه في مستغانم وأسلوب تربية دودة القز وإنتاج الحرير في القليعة وشرشال كما شرع في زراعة الأرز في القرن الثامن عشر ميلادي في نواحي

[1] ناصر الدين سعيدوني ، المرجع السابق ، ص 109.
[2] صالح عباد ، المرجع السابق ، ص 347 -351.
[3] ناصر الدين سعيدوني ، المرجع السابق ، 98.
[4] كانت وهران محتلة من طرف الإسبان منذ 1509 م إلى غاية تحريرها سنة 1708 م وعادو إليها سنة 1732 م وخرجوا نهائيا سنة 1792 م .

مليانة ، وفي واد مينا حيث بلغ إنتاجه مابين 5 آلاف و 6آلاف قنطار بما يكفي حاجة البلاد بإشارة بعض المصادر إلى جودة أرز مليانة[1].

-الصناعة :

الصناعة المحلية الدولية:

كانت بعيدة عن الصناعة الأوروبية حتى قبل الثورة الصناعية فتعمقت الهوة بين الجزائر وأوربا ، كانت الصناعة موزعة بين الريف والمدينة ، فالريف كان يلبي حاجيات سكانه أساسا أما صناعة المدينة فكانت تلبي الحاجيات الأساسية لسكان المدن وكماليات الفئات المحظوظة التي لم تكتفي بالمنتوجات المحلية بل تستورد المنتوجات الخارجية الأوروبية ، وفرضت الظروف الطبيعية تخصص الصناعات على بساطتها فكانت القبائل الرعوية تصنع المنسوجات الصوفية والخيام والحايك والزرابي التي كانت تصدر إلى تركيا ومصر والبرانس الشهيرة التي كانت تباع بمبالغ مرتفعة [2]، أما سكان المناطق الجبلية فكانوا يصنعون الأدوات الفلاحية كالعربات والأسلحة مثل الخناجر وبعض البنادق [3]، و إشتهرت الفضة بمنطقة القبائل بجرجرة ومعالجة الأصواف والجلود وصنع السروج بقسنطينة والأدوات الجلدية والأقمشة بمازونة والحلي والأحذية والشواشي بمدينة الجزائر [4] التي كانت أقل جودة من الشاشية التونسية .[5]

[1] دوبا رادي ، مدينة الجزائر في القرن الثامن عشر ، المجلة الإفريقية ، العدد 39، ص 299.
[2]حمدان بن عثمان خوجة ، المصدر السابق ،ص 97.
[3] ناصر الدين سعيدوني ، المرجع السابق ، ص 198 ,
[3] محمد بن عبد الكريم ، حمدان بن عثمان خوجة ومذكراته، ط1 ، دار الثقافة ، لبنان 1792م ، ص108 . [4]
[4]صالح عباد ، المرجع السابق ، ص 337

-الصناعة الغذائية:

إنحصرت في المدن التي تحتوي على الطواحن والمخابز ومعاصر الزيتون وصناعة الخمر في مدينة الجزائر وأيضا عرف التين المعروف في تونس باسم البوخة وفي الجزائر باسم المحي فقد كان البابيلك يبيع ماتبقى له من التين الذي يحل عليه كضريبة عينية لليهود الذين يعالجونه كما يستعمل في تموين القراصنة ، كما كان يجتمع أصحاب الحرفة الواحدة في المدن في سوق واحدة أو شارع واحد يشرف عليه مسؤول يسمى الأمين مثل النجارون والحدادون و القصديريون و الشكامجة السمارون[1].

-الصناعة المعدنية التحويلية :

لم تشهد تطورا من حيث الكمية ولا الكيفية فهي لم تتعدى إستخراج الملح من سباخ وهران ومعالجة الجير المستخدم من المحاجر الواقعة قرب المدن أو بناء السفن الخشبية بميناء الجزائر أو تحضير البارود بقسنطينة والجزائر، بقدر ماكان تقسيم العمل الحرفي جغرافيا كان كذلك طائفيا ،أي لكل حرفة طريقها وهي إختصاص لجماعة عرقية أو قبلية فمثلا يهود مدينة الجزائر يحتكرون صناعة المعادن النفيسة وبنو ميزاب يحتكرون المطاحن العمومية والمخابز وسكان بلاد القبائل في البناء ويقدم الزنوج الخدمات المنزلية[2].

-التجارة

-التجارةالداخلية:

كانت الإختلافات بين المناطق من حيث الإنتاج الزراعي والإنتاج الصناعي سببا أساسيا في قيام التجارة الداخلية والمبادلات بين الريف والمدينة والمناطق الجبلية والسهلية وليت التل والجنوب تتم في الأسواق الأسبوعية والسنوية ، تقع أغلبها في الأرياف تراقبها

[5]جماعات حرفية تسيطر على السباغة وصناعة حدوات الجياد و الأسلحة أغلبهم يهود .
أنظر صالح عباد ، المرجع نفسه ، ص138
[2] ناصر الدين سعيدوني ، المرجع نفسه ، ص138.

الإدارة كي تحصل على الرسوم أهمها أسواق سيدي الشيخ ،أولاد نايل، النمامشة، يتم تبادل منتوجات الصحراء كالتمور والماشية والأصواف بمنتوجات التل كالحبوب والزيتون ، فكانت السهول العليا نقطة الإلتقاء بين الشمال والجنوب في الأسواق السنوية إضافة إلى الأسواق الأسبوعية مثل سوق السبت ،سوق الإثنين[1].

- **التجارة الداخلية**

منذ نهاية القرن الرابع عشر إنحطت تجارة المتوسط وتقهقرت الحركة التجارية للمدن الإيطالية والإسبانية مع الجزائر بسبب سيطرت إسبانيا على سواحل الجهة الغربية وإنحراف طرق تجارة الذهب نحو مصر وتراجع مكانة المتوسط أمام الأطلسي والهندي ،حيث تصف فلانسي الحركة التجارية بين الجزائر وإفريقيا في القرن الثامن عشر ميلادي بقولها : ﴿ **بصفة إجمالية هي تجارة منتظمة دون أي إزدهار فتلك الطرق القديمة جدا جامدة منذ القرن الثامن عشر وحتى قبله بدون شك** ﴾ ، فضعفت التجارة الخارجية بسبب انعدام الوسائل الإنمائية و الضعف الكبير في إستعمال العملة كوسيلة دفع والحجم المتواضع للسلع .[2]

وعن المشرق فقد كانت قوافل الحجاج المغاربة التي تنطلق من جريد تونس إلى الإسكندرية و تشارك في المعارض السنوية بعرض الملابس الصوفية والبوابيج والشاشيات وحتى العبيد السود وعند عودتهم يتزودوا بالحرير الخام والقطن من القاهرة معظمها منتوجات رفاهية.[3]

[1] مالستان ، ثلاث سنوات في شمال غربي إفريقيا ،ج2 ، ترجمة أبو العيد دودو ، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، الجزائر 1980م ، ص 112

[2] فالانسي ، المغرب قبل إحتلال مدينة الجزائر ، فلاماريون ، باريس ، 1969 ، ص44.

[3] صالح عباد ، المرجع السابق ، ص341 .

أما المبادلات التجارية مع قارة أوربا فكانت تقوم على تصدير المنتوجات الفلاحية وإستيراد الكماليات والتجهيزات المتعلقة بالجيش والبحرية وأهم الصادرات الجزائرية أواخر العهد التركي تمثلت في الحبوب ، الأصواف والجلود ،الزيتون ،الشموع،المرجان والخضر

وأخذت الحبوب موقعا هاما في الصادرات الجزائرية بعد تراجع موارد القرصنة في سنة 1788 م حيث خرجت من عنابة والجزائر وأرزيو ودلس حوالي 150 حمولة ،ما يعادل 100 ألف قنطار تحوي قمح ،شعير وخضر بالإضافة إلى ما كان ينقله الأسبان من وهران والمرسى الكبير [1]، كانت فرنسا المستورد الرئيسي للحبوب الجزائرية وهي صاحبة الإمتياز في الشرق ولم يكن ينافسها في ذلك سوى اليهود الذين أطلقوا أيديهم في الجزائر أواخر القرن الثامن عشر ميلادي بعد أن توجهت فرنسا نحو روسيا للتزود بالحبوب، الأمر الذي انعكس سلبا على الحكومة التركية في الجزائر التي كانت تهتم بعائدات التصدير دون مراعاة حاجيات السكان من الطعام.

أهم الواردات الجزائرية التي كانت من مدينتي مرسيليا وليفورنيه سنويا نحو 5 إلى 6 سفن محملة بالسكر والبن والحديد والورق والخرداوات تقدر قيمتها ب 700 إلى حجج ألف جنيه، كانت التجارة مراقبة من طرف الدولة فالقمح لا يخرج من الموانىء إلا بترخيص من الداي فقد كان البايات يشترون القمح بسعر السوق في عنابة الذي يتراوح بين 8 إلى 12 بياستر للكلية و يبيعونه بسعر يتراوح بين 26 إلى 36 بياستر كذلك بالنسبة للصوف والجلود فالجزائر لم تمتلك أسطول تجاري بل كانت تعتمد على نقل البضائع على السفن الأوروبية وفرنسا هي المتعامل الرئيسي مع الجزائر فبذلك سيطرت على النقل بين الجزائر وباقي دول العالم[2].

[1] ارادي ، المرجع السابق ، ص113.
[2] صالح عباد ، المرجع السابق ، ص 202.

الصورة العامة للتجارة الخارجية هو أن الصادرات كانت معظمها من الحبوب والواردات أغلبها من الكماليات التي لا تلبي حاجات السكان بل تلبي رغبة الفئات المحظوظة في حياة الرفاهية فلم يتجاوز رقم المعاملات سنة 1830 م أقل من 5 ملايين فرنك [1]،فهذا يعبر عن إقتصاد البلاد وعن العزلة التي عاشتها الجزائر في ظل الحكم العثماني طيلة 3 قرون.

-النقود المتداولة:

تنوعت النقود المتداولة في الجزائر حيث أستعملت بقايا النقود الزيانية مثل الزياني الذهبي المقدر بحوالي 100 اسبر [2]وبعض النقود من البلاد الإسلامية وأوربا ولم تتمكن النقود التي ضربها الأتراك من فرض نفسها في السوق ، فكانت العملة المحلية تضرب بدار النقود أو دار السكة التي كان موقعها قريب من قصر الداي في الجنينة قبل أن ينقلها الداي على خوجة إلى حصن القصبة مع الخزينة العامة سنة 1871 م ،حيث كان الصناع اليهود هم الذين يضربون العملة تحت الرقابة المباشرة لأمين السكة التركي[3].

تعددت العملات مثل تعدد اللغات المستعملة خاصة الأوقيات الإيطالية والإسبانية ، أما العملة الخاصة بالجزائر فتتكون من قطع النحاس، الفضة، الذهب (البورب، أسبر) ، هذا التنوع كان من أواخر القرن السادس عشر إلى أواخر العهد التركي بالجزائر خاصة القطع النقدية الذهبية مثل : السكين ،السلطان ، الدينار ومن أجزائه النصف و الربع الذي تساوي قيمته 7،20 فرنك. تحصل دار السكة على الذهب الفضة بشراء السباءك الذهبية والفضة من الصاغة والأهالي أو بالستعمال جزء من ذهب وفضة الخزينة أو إستيرادها من الدول الأوروبية لضرب النقود المحلية مثل البارادي حيث يستخرج من البياستر الإسباني الواحد 36 موزونة تساوي 42 قطعة كما كانت العملة

[1]ناصر الدين سعيدوني ، المرجع السابق ، ص 202
[2] نفسه ص202.
[3]صالح عباد ، المرجع نفسه ،ص344.

التونسية (السلطاني ،الدرهم،الفلس،الأسبر القفصي) تنتشر في الشرق الجزائري والعملة المغربية (السلطاني المغربي ، المثقال ،الموزونة ، الفلس المغربي) كانت تنتشر في الغرب الجزائري[1].

- موارد الخزينة:

تعددت بين الضرائب والرسوم ومختلف الإتاوات ومداخيل الأراضي والغناءم وهي

- **الضرائب** : وهي أنواع **–العشور**: تؤخذ من إنتاج أراضي الملكية الخاصة التي تخضع للسلطة التركية وهي تساوي عشر المحاصيل ،حيث يعرف القابض المكلف بالعشور في بايلك الشرق باسم قائد العشور وهناك قائدا ن ،واحد مكلف بالجهة الشرقية وآخر بالجهة الغربية من البايلك– .

- **المونة:** وهي نوع من العشور تقرض على القبائل التي لها نوع من الإستقلال الذاتي التي لم تتمكن السلطة التركية من التدخل في شؤونها الداخلية فتدفع المونة إلى لحساب الباي– .

- **الغرامة** : أو السفرة تدفعها القبائل من غير الأتراك ، الكراغلة و المرابطين ، فكانت تدفع نقدية أو عينية أو بالحوالات وتدفع ثابتة بين الصيف والشتاء وغير ثابتة وتعرف بضيفة الباي ليشترى بها هدايا للداي[2].

–**الرسوم** : إرتبطت بالتجارة مثل رسم التنقل من المناطق الجبلية إلى المناطق السهلية والرسوم الجمركية المفروضة من الموانىء 20 قرش عن السفن الجزائرية وسفن الدولة العثمانية حتى وإن يملكها اليهود أو النصارى و 40 قرش عن السفن التي تعود البلدان

[1] حمدان بن عثمان خوجة ، المصدر السابق ، ص 144.
[2] صالح عباد ، المرجع السابق ، ص347.

المسيحية المسالمة للجزائر و 80 قرش عن السفن التي تعود للبلدان المعادية ، تختلف أحيانا حسب نوع الصادرات والواردات أي حسب قيمة السلع[1].

-المصادرة:

تشمل الأملاك المنقولة والثابتة ، الكثير من الأتراك صودرت أموالهم وأملاكهم بعد مقتلهم أو وفاتهم أو إبعادهم والتركات التي مات أصحابها بدون وجود ورثة- .

- **التغريم** : عقوبة تسلط على فرد أو جماعة خاصة عند وقوع الحروب حيث تغرم القبائل حين تعود

-**الغنائم** : وهناك نوعان منها غنائم البر وهي ماتحصل عليه القوات التركية في حروبها ضد القبائل المتمردة أو المتأخرة في دفع ماعليها من ضريبة أو في حروب التوسع ، تشمل النقود وقطعان الماشية والحبوب وكانت كثيرة خاصة في المناطق التي لم تستقر فيها السلطة بصفة دائمة، وغنائم البحر إذ ظل الجهاد البحري لمدة طويلة موردا للرزق ومصدر للثروة وعاملا حاسما في تنشيط الإقتصاد بالجزائر العاصمة التي تحظى ب12% من أسعار السفن المحتجزة وتأخذ كل الأسلحة المصادرة في عمليات القرصنة والأموال التي تدفع لإفتداء الأسرى الأوروبيين ، ساهمت بشكل كبير في تغطية العجز المالي للإيالة من 1805-1815 م خاصة عهد الرياس المشهورين كارايس حميدو ولكنها تراجعت بعد تحطم الكثير من السفن بعد حملة إكسموث سنة 1816 م والحصار البحري الفرنسي[2].

[1] ناصر الدين سعيدوني ، المرجع السابق ، ص98 .
[2] صالح عباد ، المرجع السابق ، ص 351 .

-إيتاوات الدول الأجنبية والهدايا القنصلية

كانت الدول الأوروبية تدفع الإتاوات على شكل إلتزام مقابل السلم وعدم تعرض الرياس للسفن التجارية للبلد المعني أو مقابل الإلتزامات التجارية والعوائد والهدايا التي تقدم بمناسبة تعيين القناصل أو بالمناسبات السعيدة أو مجيء الوفود للتفاوض في الجزائر[1].

2- العلاقات الخارجية

2-1- علاقات الجزائر مع الدول الأوروبية :

إن قوة وعظمة الجزائر تكمن في المكانة البحرية والأسطول الذي كان يمارس الجهاد البحري كوسيلة لضمان استقلال البلاد والدفاع عن حرمتها وحدودها الإقليمية ومناصرة الدول الإسلامية في حروبها ضد الدول المسيحية.

فهذا التقدم والقوة الجبارة جعلت الدول الأوروبية تتكالب ضد السيادة الجزائرية للقضاء عليها في عدة محاولات [2].فاسترقاق الأسرى وإقتدائهم هي من أهم المسائل التي أثرت على العلاقات بين الجزائر وأوربا ،ففي عام 1783 م أعلنت الجزائر الحرب البحرية ضد الولايات المتحدة الأمريكية ، وحجز الأسطول الجزائري سفينتين أمريكيتين سنة 1785 م فلجأت الولايات إلى فرنسا لمساعدتها وفي سنة 1793 م حجز الجزائريون 11 سفينة أمريكية في عرض المحيط بها أكثر من 100 أسير أمريكي.

خلال شهر سبتمبر عام 1795 م أمضيت معاهدة سلام بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية اتفقت فيها على دفع 725 دولار وإطلاق سراح الأسرى وأمنت التجارة

[1] صالح عباد ، المرجع السابق ، ص353.
[2] سليمان الصيد المحامي ، الشخصية الجزائرية عبر التاريخ ، مطبعة الحدث ، 1971م ، ص 47 .

إلى غاية 1815 م ، ظهرت أمريكا بقوة بحرية جيدة وأرسلت أسطولها ليفرض السلام على الداي، وعرفت هذه العلاقة الإستقرار إلى غاية الإحتلال الفرنسي .

إجتمع عدد من الساسة الأوربيين سنة 1814 م في مؤتمر عام لأول مرة في مدينة فينا [1]، وطرحت أمامهم عدة مشاكل منها ما أسموه بالقرصنة المغربية ، وتجارة الرقيق، وتحرير المسيحيين بالجزائر[2]، فتم تدويل القضية بشكل عام في هذا المؤتمر الذي أكد في قراراته النهائية المعلنة بتاريخ 09 جوان 1815 م تحريم القرصنة والإسترقاق في الجزائر أصلا وفي تونس وطرابلس بالتبعية ، وبهذا أولت الدول الأوروبية مصطلح الجهاد والدفاع عن الدين والوطن بالقرصنة والاسترقاق وتحقيق أهدافها الاستعمارية[3].

أما مع بريطانيا رغم أنها كانت علاقات أكثر قدما وتأثيرا إلا أنها كانت أكثر تعقيدا خاصة بعد حملة بريطانيا عام 1806 م على الجزائر بمساعدة الأسطول الإيطالي والهولندي لإجبار الجزائر على إطلاق سراح الأسرى البريطانيين والمالطيين، كما شارك أصطولها في الحرب على الجزائر بعد مؤتمر فيينا ، لكن بعد ذلك إستغلت بريطانيا توتر العلاقات مع فرنسا لتوطد إمتيازاتها في الجزائر، لأنها كانت في حاجة إليها التحالف معها ضد إسبانيا أو فرنسا أو أمريكا أحيانا ، وعموما فرضت الجزائر سيطرتها على المتوسط خاصة بعد تحرير المرسى الكبير 1705 م بحيث إلتزمت معظم الدول البحرية تقديم الإيتاوات والهدايا للجزائر مقابل تأمين ملاحقها في المتوسط. [4]

2-2علاقة الجزائر بفرنسا :

[1]مؤتمر فيينا عقد يوم 08 جوان 1815 م أكبر المؤتمرات الدولية التي شهدتها أوروبا في التاريخ .
[2] عبد الرحمان بن محمد الجيلالي ، تاريخ الجزائر العام ،ج3 ، ط1 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1999 م ،ص 164.
[3]صالح فركوس ، المرجع السابق ، ص 133.
[4] مولود قاسم نايت بالقاسم , الشخصية الجزائرية الدولية وهيبتها العالمية قبل 1830 م،ط1 ،جé ، دار البحث ، الجزائر ، 1985،ص 333.

كانت هناك علاقة قديمة بين فرنسا والدولة العثمانية لهذا لم تفرض عليها تسعيرة خاصة فكانت باريس بمناسبة تعيين قنصل جديد تبعث هدايا ثمينة وكان ملوك فرنسا منذ لويس الرابع عشر يبعثون رسائلهم إلى السادة الأمجاد العظام "الداي العظيم الرائع[1]"

تراوحت العلاقة بين الجزائر وفرنسا بين الهدوء والهدنة في شكل إمتيازات وقروض ومعاهدات سلام منذ القرن السادس عشر ميلادي أين سمحت لها الجزائر بممارسة التجارة وإستغلال بعض المنافع على الساحل بمسؤولية الشركة الإفريقية ، والصراع أحيانا أخرى.

أثناء الثورة الفرنسية إشتدت العلاقة بين الجزائر وفرنسا لكن الجزائر واصلت منحها مساعدات إقتصادية وبالأخص النقود والحبوب إلا أنها اضطرت بعد ذلك أن تعلن الحرب على فرنسا بعد حملة نابليون على مصر وتجريدها من إمتيازاتها على الساحل الجزائري ومنحها إلى بريطانيا إلى غاية 1816 م عندما شاركت في الهجوم على الجزائر.

إستعادت فرنسا الإمتيازات بموجب معاهدة 1817 م وحينها بدأت الجزائر في تسجيل ديون فرنسا والمطالبة بها في عدة مناسبات ، لكن هذه الأخيرة سعت لإسكات الجزائر لأنها كانت تحتاجها وقد تبنت هذه السياسة منذ عهد الملك الفرنسي لويس التاسع الذي وضع مشروعا للقضاء على القرصنة المغربية [2]، والدليل على ذلك يظهر من خلال الدراسة التي نشرتها تاليران عام 1797 م والتي تحمل العنوان التالي:" **محاولة حول الامتيازات التي يمكن الحصول عليها من جراء إنشاء مستعمرات جديدة في الظروف الراهنة** " وتعززت هذه الفكرة بعد إحتلال نابليون لجزيرة مالطا التي شكلت منطلقا صالحا

[1] محمد فريديرك المحامي ، تاريخ الدولة العثمانية العلية تحقيق إحسان حقي ،ط9 ، دار النفائس ، لبنان ، 2003م ،ص226.
[2] عمار هلال أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة 1830-1962م ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،1995،ص 36.

لشواطىء المغرب العربي ، ولكنها تأجلت بعد هزيمة الأسطول الفرنسي في واقعة أبوتير[1].

وفي سنة 1807 م عاد وأمر وزير البحرية والمستعمرات الفرنسية السيد دوكري بالتفكير جيدا في القيام بحملة ضد الجزائر برية كانت أو بحرية [2]، وكلف أحد الضباط الأكفاء وهو العقيد بونان لوضع خطة جديدة يمكن بواسطتها غزو ايالة الجزائر في أحسن الظروف وبأقل التكاليف [3]، ووضع دراسة حول مراكز الدفاع الجزائرية .لكن بقي العمل مؤقتا بإنشغال نابليون بالحرب في إسبانيا وبحملة روسيا وضعف الأسطول الفرنسي وبقيت هذه الفكرة إلى أن إلتفت إليها القنصل الفرنسي دوفال 1827 م[4].

[1]عبد الله شريط ، محمد مبارك الميلي ، مختصر تاريخ الجزائر السياسي و الثقافي و الإجتماعي ،المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر 1985 ، ص196.

[2]مفيد الزيري ، المبسط في تاريخ العرب الحديث 1519-1916م ،ط1 ، دار المناهج ، الأردن ، 2004م ص105.

[3] عمار هلال ، المرجع السابق ، ص40.

[4]أبو القاسم سعد الله ،محاضراة في تاريخ الجزائر الحديث ، ط3 ، الشركة الوطنية ،الجزائر 1982م ،ص212 .

الفصل الأول:

العلاقات الجزائرية الفرنسية

المبحث الأول : العلاقات التجارية .

المبحث الثاني : العلاقات السياسية و الدبلوماسية .

المبحث الثالث : العلاقات العسكرية .

المبحث الأول : العلاقات التجارية

ارتبطت الجزائر و فرنسا بالميدان التجاري ، وقد سيطر هذا العامل على العلاقات بين البلدين فترة من الزمن فسار بها نحو اتباع سياسة مرنة وذلك حفاظا على استمرارية التعاون بين الطرفين . وكان بعض كبار تجار مرسيليا يشيرون على حكومتهم بسلوك السياسة المرنة مع دولة الجزائر ، فقد أصبحت غرفة مرسيليا تشرف على إدارة هذه العلاقات ، كما كان لها التفوق على بعض ميادين السياسة الفرنسية ذاتها إذ كانت تتمتع بحق تعيين القناصل في الجزائر .[1]

ثم أخذت العلاقات الجزائرية الفرنسية شكلا جديدا ، اذ تطورت كثيرا ، و ازدادت وثوقا ، و ذلك ببادرة من فرنسا، التي كانت حريصة على اكتساب ود الجزائريين وذلك ابتداءا من سنة 1534 م ن حيث حل مبعوث خير الدين ، رئيس دولة الجزائريين بفرنسا بدعوة من ملكها فرانسوا الأول ، و عقدت بينهما و مبعوث السلطان العثماني سليمان القانوني " المعاهدة الثلاثية " أو " معاهدة "شاتيلرو" باسم المدينة التي تم فيها اللقاء و عقد المعاهدة[2].

و تطورت العلاقات السياسية بين الطرفين وهذا نتيجة تحسن العلاقات التجارية مقارنة بالدول الأخرى ، حيث نجحت فرنسا بفضل علاقاتها الودية مع الدولة العثمانية بتأسيس أول شركة فرنسية لاستثمار المرجان " شركة لانش " في عهد البيلرباي حسن بن خير الدين " على يد الاخوين لانش تجار مرسيليا عام 1561 شريطة عدم تسليح المراكز بالسواحل ، إضافة إلى هذه الشركة التجارية فقد عمدت فرنسا إلى تعيين أول قنصل لها بالجزائر الذي يمثل ملك فرنسا سنة 1564م ، وبعد ذلك تعاقب على الجزائر حوالي 99 قنصل و 70 دبلوماسيا بالجزائر و كانت لفرنسا امتيازات تجارية في الشرق الجزائري

[1] محمد زروال ، العلاقات الجزائرية الفرنسية (1791- 1830 م) ، ط1 ، مطبعة دحلب حسين داي ، الجزائر ، 1994م ، ص12 .
[2] مولود قاسم نايت بلقاسم ،المرجع السابق ، ص 12.

(عنابة ، القل ، القالة) و كانت هذه المؤسسات تدفع جزيات سنوية للباي و الداي مقابل صيدها للمرجان و احتكارها لتصدير الحبوب إلى أوروبا بموجب معاهدة 1543م [1].

لم تكن أطماع فرنسا التوسعية فقط لاستغلال المرجان بل تعداه الى انتزاع موافقة من الجزائر لإقامة قلاع عسكرية على طول المنطقة الممتدة من بين القالة وعنابة بعد هزيمة الأسطول العثماني في معركة ليبانت في عهد الملك الفرنسي " شارل التاسع " إضافة إلى مساعدات الجزائر لفرنسا التي تمثلت في خمسة أنواع ، نوع قبل الثورة و أربع بعد الثورة و هي :

المساعدات العسكرية البحرية ، قبل الثورة و بعدها

- المساعدات الدبلوماسية للثورة
- المساعدات الاقتصادية للثورة
- المساعدات المالية للثورة
- المساعدات الإستراتيجية للثورة .[2]

إضافة إلى عقد اتفاقية الشراكة و التعاون بين الجزائر و فرنسا في المجال التجاري مثل معاهدة إمتياز استغلال حصن " الباستيل " التي أبرمت في 07 جويلية 1640 م وقد منحت السلطات الجزائرية تسهيلات للفرنسيين ، بفضل هذه التسهيلات وصلت العلاقات بين البلدين إلى ذروتها أثناء الثورة الفرنسية وذلك باعتراف الإيالة الجزائرية بالجمهورية الفرنسية الجديدة في وقت كانت تحت حصار أوروبا المحكم ، تطورت العلاقات بين الجزائر و فرنسا إلى أن منحت الجزائر الحكومة الفرنسية قروض دون فوائد لشراء الحبوب

[1] محمد زروال ، العلاقات الجزائرية الفرنسية (1791 – 1830 م) المرجع السابق ص 12.
[2] مولود قاسم أيت بلقاسم ، شخصية الجزائر الدولية و هبتها العالمية قبل 1830 ، المرجع السابق ، ص12 .

الجزائرية ولم يتوقف الامر عند هذا الأمر بل سعت الحكومة الجزائرية إلى فتح الموانئ أمام التجار الفرنسيين بعدما أغلقت في وجههم الأسواق الأوروبية .[1]

تطور الصراع بين فرنسا و بريطانيا تطورا كبيرا بفعل التحولات التي حدثت في فرنسا، وقد ظهرت نتائج هذا التطور في الصراع بين هذين البلدين الأوروبيين عن الأسواق التجارية في المغرب العربي وظهرت العلاقات في كل واحد من البلدين مع الجزائر حيث أقرض حسن باشا لفرنسا في عهد "الديركوتوار" قرضا مبلغه خمسة ملايين فرنك دون فائدة .[2]

في أول الأمر كان شراء المواد الغذائية من الموانئ الجزائرية يتم بطريقة مباشرة فتدفع الشركة الفرنسية المعنية "الشركة الملكية "[3] ثم خلفتها الوكالة الوطنية الفرنسية أثناء حكومة المؤتمر الى التاجرين اليهوديين "بكري و بوشناق" لدفع بدلها الى الحكومة الجزائرية . لعب رؤوس التجار اليهود دورا كبيرا في الصراع بين فرنسا و انجلترا و ذلك أن اليهود عرفوا كيف يستغلون المصاعب المالية التي كانت تواجه الدايات أحيانا للحصول على احتكارالتجارة لفائدتهم .[4]

ولم تتوتر العلاقة بين البلدين سوى بعد الحملة الفرنسية على مصر سنة 1798م وضغط الباب العالي على حكومة على حكومة الايالة الجزائرية لقطع علاقتها مع فرنسا و اعلان الحرب عليها ولم تجد حكومة الداي مصطفى سوى الامتثال للضغوطات العثمانية و لم تستمر العلاقات الجزائرية الفرنسية على تلك الوتيرة القوية التي ميزتها، وساهمت المرحلة النابوليونية التي عاشتها فرنسا كترسيخ هذا التوجه الذي سلكته الحكومة الفرنسية في علاقتها التجارية و بصفة خاصة في العالم الإسلامي الذي كانت الجزائر

[1] الغالي غربي ،العدوان الفرنسي على الجزائر الخلفيات و الأبعاد ، مطبعة دار هومة ، الجزائر ،ص 65 .
[2] مبارك بن محمد الميلي ، تايخ الجزائر في القديم و الحديث ،ج3،مكتبة النهضة الجزائرية ،بيروت ، لبنان ،1964،ص 248.
[3] الشركة الملكية الفرنسية ، تأسست في 1541،شركة رسمية حققت أرباحا طائلة ، استمرت في عملها بعد الثورة الفرنسية باسم الوكالة الافريقية أنظر: أرجمند كوزان ، السياسة العثمانية اتجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر (1827-1847) ، ص54.
[4] أبو القاسم سعد الله ، محاضرات في تاريخ الجزائر في الحديث ، المرجع السابق ، ص284

جزء منه و لتعويض خسارتها في أوروبا سعت الى البحث عم مستعمرات جديدة في اروبا و العالم الجديد و توجه صوبها الى منطقة المغرب خاصة نحو الجزائر .[1]

لم تبدأ المشاكل بين البلدين (الجزائر و فرنسا) إلا عندما جاء نابوليون إلى الحكم فاستغل التفوق الذي وصلت اليه فرنسا في مجال التكنولوجيا و التقدم العلمي ،فأصبح يهدد الجزائر إثر احتجاز هذه الأخيرة السفينتين الفرنسيتين ، وقد كانت نوايا نابوليون خبيثة اتجاه الجزائر منذ توليه الحكم ، ولكن انشغال نابولبون في قمع الثورة الاسبانية ثم الحملة على روسيا أعاقة تنفيذ حملته على الجزائر ، ولكن الملوك الذين جاءوا بعده لويس و شارل العاشر احتفظوا بمخططه .

كانت الجزائر تزود فرنسا بالقمح منذ مدة طويلة من الزمن و خاصة في عهد نابوليون بونابرت الذي كان يحرص على اقتناء الغذاء الضروري لشعبه من الجزائر . و في عهد الداي حسن استطاع اليهوديان باكري و بوشناق اللذان قدما من ايطاليا الى الجزائر سنة 1770 أن يحصلا على موافقة هذا الداي باحتكار تجارة الحبوب ودفع علاوات عالية للدولة ، و في نفس الفترة قام اليهوديان باقناع المسؤولون الفرنسيين (و خاصة تاليران وزير خارجية فرنسا) باسترداد القمح الجزائري من شركتهما بدلا من استيراده من الوكالة الوطنية الإفريقية التي هي شركة فرنسية .

باختصار فإن الحكومة الفرنسية استمرت في شراء القمح الجزائري و مواد أخرى حتى بلغت ديون الجزائر على فرنسا 24 مليون فرنك و قامت فرنسا بدفع النسبة الكبيرة من ثمن القمح الجزائري إلى الشركة اليهودية لكن الشركة اليهودية تواطأت مع قنصل فرنسا في الجزائر ووزير خارجيتها وقامت بمخادعة حكومة الجزائر ، حيث تراخت في سعيها لقبض ما تبقى من ديون الجزائر في ذمة فرنسا و ذلك إمعانا منها في تعقيد القضية

[1]مبارك بن محمد الميلي ، تايخ الجزائر في القديم و الحديث ، المرجع السايق ، ص 248 .

وإحداث مشاكل مع فرنسا وتعكير صفو العلاقات الجزائرية – الفرنسية وعندما علم الداي بهذه الخدعة واجه الشركة اليهودية بالحقائق ،[1]و شدد عليها الخناق لكي تدفع أموال الجزائر المجمدة لها ، وبدلا من أن تستجيب و تلبي طلب دولة الجزائر المؤرخ في 28 أكتوبر 1819م قام المسؤولون في الشركة اليهودية بمراوغة خبيثة تمثلت في تقديم رشوة الى سفير فرنسا بالجزائر و ممثل الشركة اليهودية في باريس(نيقولا بليفيل) لا تقل عن مليونين من الفرنكات وذلك بقصد المماطلة و عدم دفع الأموال المستحقة للجزائر. و هكذا تشكلت لجنة من ثلاث خبراء فرنسيين لدراسة مسألة الديون و كانت نتيجة حكمها بأن للجزائر الحق في مطالبة فرنسا بمبلغ 7ملايين فرنك فرنسي فقط . وفي يوم 24 أكتوبر 1820 وافقت الجمعية الوطنية الفرنسية (البرلمان) على قرار اللجنة ، و تأكد أن الشركة اليهودية كانت قد استلمت من فرنسا مبلغا من المال قدره 3175631 فرنك على أن تسلمه الشركة إلى حكومة الجزائر ولكنها لم تفعل .

المبحث الثاني : العلاقات السياسية و الدبلوماسية

عرف النصف الأول من القرن 16م تطورات حاسمة تمثلت في الفتوحات العثمانية بعد فتح القسطنطينية و الانتصارات التي أعقبت ذلك ، ففي الشرق تمكن العثمانيون من ضم مصر و التحكم في الطرق التجارية أما في الحوض الغربي للبحر الابيض المتوسط فتم إلتحاق الجزائر بالممتلكات العثمانية في اوروبا ، وأصبح العثمانيون يسيطرون على مناطق حيوية حيث سقطت بلغراد في أيديهم سنة 1521 م و رودس عام 1522م و سيطروا على معظم الأراضي في شبه جزيرة البلقان ، عمد فرانسوا الاول إلى البحث عن حليف يحتمي به ضد عدوه فاستنجد بالدولة العثمانية ، و يرجع تاريخ بداية الاتصالات الى عام 1525م إثر انهزام فرنسوا الاول في معركة بافي و تلت هذه المحاولة محاولة اخرى من فرانسوا الاول نفسه الذي عهد الى مبعوث له يدعى برينكو بالمهمة و لم تأخذ

[1] عمار بوحوش ، التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962 ، ط3 ، دار البصائر ، 2008 ص 87 .

هذه الاتصالات شكلا علانيا إلا بتاريخ 1534م و التي عرفت بمفاوضات جان دي لافري و كانت من بين أهداف هذه البعثة إقامة سلم دائم ، مع مختلف أمراء المسيحيين باستثناء شارل الخامس الذي يحب توجيه الجهود ضده ، و في هذه الأثناء حقق خير الدين انتصارا على شارل الخامس بطرده الإسبان من صخرة الجزائر و الوجه الثاني لهذا التحالف هو الذي سيكتب له الاستمرارية و النمو في العلاقات بين الدولتين ، و الذي يتمثل بالمعاهدات التجارية التي ستشتهر تحت اسم الامتيازات ، فقدت ابرمت اول معاهدة بين الدولتين في المجال التجاري عام 1529م و قد سيطر العامل التجاري على العلاقات بين البلدين في فترة من الزمن فسار بها نحو اتباع سياسيسة مرنة للحفاظ على استمرار التعاون بين الطرفين و ذلك ابتداءا من سنة 1534م.[1]

بعد هذا عقد خير الدين بربروس مبعوث السلطان العثماني سليمان القانوني مع مبعوث الملك الفرنسي فرنسوا الاول المعاهدة الثلاثية ، غير أن فرنسا في عهد شارل التاسع استغلت هزيمة الاسطول العثماني في معركة ليبانت 1571م و ضعف مركز السلطان اثر ذلك ، فانتزعت منه الموافقة على إقامة قواعد عسكرية في المنطقة الممتدة بين القالة و عنابة في ساحل الجزائر الشرقي ، فكان هذا سببا في توتر العلاقات و استمرار الخلاف بينهما حتى أن الحاكم العام للجزائر أقدم على تحطيم حصن القالة و اعتقال القنصل الفرنسي سنة 1603م و لم يقف الضغط القرنسي عند هذا الحد بل تعداه الى مطالبة الوالي الجديد بالسماح بإعادة بناء حصن القالة و توقيع إتفاقية تضمن سلامة الاسطول الفرنسي في المياه الجزائرية .[2]

[1] عائشة غطاس ، العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن السابع عشر 1619-1694،رسالة ماجيستير في التاريخ الحديث ،مولاي بالحميسي، الجزائر ،1985 ،ص36.

[2] أحمد الشويخات ، الموسوعة العربية العالمية ،2004،ص 161

إلا أن الفترة الممتدة بين 1619-1660 تعتبر من أشد الفترات غموضا في تاريخ العلاقات السياسية بين البلدين فهي فترة امتازت بالتوتر و التناقض و الاصطدام و التصالح.

كما تميزت هذه الحقبة التاريخية بنوع من المرونة من الجانب الفرنسي و ذلك في الاسلوب الدبلوماسي اللين . كالبعثات الدبلوماسية المختلفة التي توافدت إلى الجزائر واضطرار فرنسا لشراء السلم . كسلم 1628م و هذا يمكن تفسيره بعوامل اهمها :

-ظروف فرنسا الداخلية .

-مكانة الجزائر البحرية و هيبتها الدولية مما جعل الدول الاوروبية تتسابق لكسب تفهمها.

-منافسة الجنويين و الإنجليز و الهولنديين .[1]

و يبدو أن المرونة المشار إليها أعلاه لم تكن طابعا مميزا للدبلوماسية الفرنسية آنذاك بل أن فرنسا اعتمدت كثيرا على أسلوب القوى المتحفظ الذي طغى على الفترة الممتدة من 1636م و ما بعدها فعرفت بذلك العلاقات صراعا حادا يعود الى ما تضمنته معاهدة 1623م وخاصة منها البنود المتعلقة بتفتيش السفن الفرنسية من طرف الرياس الجزائريين ، و عدم نقل بضائع اعداء الجزائر على متن سفنها، و باءت مختلف المحاولات الدبلوماسية و العسكرية بغية تعديل نصوص المعاهدة بالفشل اذ ان الحكومة الجزائرية عارضت ذلك.[2]

أما في بداية 1718م فقد أرسلت الحكومة الفرنسية مبعوثا إلى الجزائر في مهمة التفاوض من أجل إضافة عدد من البنود لمعاهدة السلم القائمة معهم، فكان للفرنسيين

[1] عائشة غطاس ، المرجع السابق ، ص62 .
[2] عائشة غطاس ، المرجع السابق ، ص43.

أربعة بنود يريدون الحاقها من أجل السماح لهم بالتجارة في جميع مناطق البلاد و هو حق كان في الواقع قد سجل في معاهدة 1689م.

كماعملت فرنساعلى تعيين قنصل لها في مدينة وهران، و إقناع الجزائر بتخفيض رسومها الجمركية التي كانت مرتفعة جدا.[1] كما سويت قضية الرسوم الجمركية التي حفظتها الجزائر. و منح الفرنسيون حق تعيين نائب قنصل لهم بها . و حتى عام 1730 لم يطرا على العلاقات بين البلدين أي توتر حاد و لكن منذ 1729 ظهر عدد من المشاكل التي لم تكن في جوهرها عسيرة الحل. و في أواخر 1728م تم أسر تجارة سفينة جزائرية و عددهم 32 أسير من طرف القراصنة المالطيين. و سلموا إلى فرنسا . لكن الفرنسيون عمدوا الى إخفاء الأسرى و هذا ما سبب توتر في العلاقات .

تميزت االعلاقات بين البلدين في الفترة الممتدة بين 1733–1764م بالهدوء أحيانا و التوتر أحيانا اخرى ، و ظهر في هذه الفترة مشكلة القناصل الاوروبية في البلدان الاسلامية خلاف ما كان عليه و قد كان ظهور هؤلاء القناصل الفرنسيين في هذه الفترة كعنصر قلق و اضطراب العلاقات بين البلدين .

كما تميزت العلاقات بين البلدين أثناء الثورة الفرنسية بمساعدات الجزائر لفرنسا بعد تعرضها لحصار سياسي و اقتصادي ضربته حوله الحكومات الملكية الرجعية في أوروبا ، حيث عانت فرنسا أزمة اقتصادية حادة وصلت الى إفلاس الخزينة و كمخرج من هذه الازمة عمدت فرنسا الى اعادة النظر في علاقاتها مع الدولة العثمانية بشكل عام و من داي الجزائر بشكل خاص ، و لم تتغاض الجزائر عن هذه الظروف الصعبة التي كان الشعب الفرنسي يجتازها بل وقفت تجاهه موقفا انسانيا بمنحها القروض بدون فائدة .[2]

[1] جمال قنان ، معاهدات الجزائر مع فرنسا ، المرجع السابق ،ص176 .
[2] جمال قنان ،العلاقات الجزائرية الفرنسية 1790- 1830 ، المرجع السابق ص106 – 112.

المبحث الثالث: العلاقات العسكرية

كسبت العلاقات الجزائرية الفرنسية طابعها الدولي البارز، و انطلاقها العالمي المباشر بحلول خير الدين بربروس ، رئيس دولة الجزائر و على رأس جزء كبير من بحريته بمرسيليا يوم 5 يوليو 1534 بحيث استقبل استقبالا فاخرا، و قد كان ذلك بطلب من ملك فرنسا فرانسوا الأول المستنجد بالجزائر ضد الإمبراطور الألماني ، ملك اسبانيا و هولندا ، أمريكا اللاتينية و غيرها شرلكان و ملك انجلترا هنري الثامن، و كان استنجاد فرنسا بالجزائر من جهد خير الدين الى الداي شعبان و حتى فيما بعد صالح رايس ينجد هنري الثاني استنجاد فرانسوا الأول بخير الدين عام 1534م . كما استنجد ابن هنري الثاني Henri بأحد حلفاء خير الدين البايلرباي صالح رايس سنة 1552م. و انجده أيضا ضد نفس العدو ، فليب الثاني ابن شارلكان .

استنجاد لويس الرابع عشر ملك فرنسا بالداي شعبان و كذلك استنجد الملك الشمس le roi de soleil أي لويس الرابع عشر(ملك فرنسا) برئيس دولة الجزائريين الداي شعبان في آخر سنة 1698م ضد كل من انجلترا و هولندا مجتمعين فطلب منه أن يعلن حربا على كل من الدولتين[1] التي كانت تهددان فرنسا ولم يكن الفرنسيون مخلصين في نواياهم السليمة اتجاه الجزائر، ومنطق القوى و العنف الذي كان يساويهم باستمرار و الذي يلتجئون إليه كل ما انسوا لأنفسهم القوة حتى و لو كانت المشكلة لا تتطلب ذلك [2] فبمجيء الأمير دوستري الذي أعاد العلاقات الجزائرية الفرنسية إلى الصفر ، لتكون أربعة سنوات 1684-1688 م نموذجا لصعوبة التعايش و اتساع الهوة بين الجزائر وفرنسا فهي تسعى إلى المزيد من استعمال القوى و العنف[3].

[1] مولود قاسم نايت بلقاسم ، المرجع سابق، ص 13 -19

[2] مبارك محمد الميلي ، تاريخ الجزائر في القديم و الحديث ، ج3 مكتبة النهضة الجزائرية ،بيروت ، لبنان ،1964 ص 109 .

[3] جمال قنان ، معاهدات الجزائر مع فرنسا ، المرجع السابق ، ص 115 – 116 .

بدأ التوتر بين البلدين بعد استيلاء البحرية الجزائرية سنة 1687م على سفينة مشبوهة قرب الجزائر قادمة من الشرق تحمل أسلحة من مالطا و تعمل لحساب البندقية و تحمل جوازا فرنسيا كانت مهمتها التجسس لمعرفة ما إذا كان الأسطول الجزائري سيذهب لمساعدة الأسطول العثماني في حربه ضد البندقية بهدف مفاجئته في البحر المتوسط . و ما زاد من الشكوك نحو فرنسا عندما أصبح رياس بحر جزائريون يعثرون على جوازات سفر فرنسية في أيدي أعداء الجزائر . وهو خرق صرح لاتفاقية السلام الموقعة عام 1684م للضغط على الحكومة الجزائرية قامت السلطات الفرنسية بإرغام الأسرى الجزائريين الموجودين بفرنسا مكاتبة الديوان في الجزائر لتصوير حجم الاستعدادات الفرنسية لغزو الجزائر و بالتالي قبول شرط الحكومة الفرنسية .

و في جوان 1688م وصل دوستري إلى مدينة الجزائر على رأس31 مركب و سفينة حربية إلى الداي يهدده بقنبلة المدينة فأجابه الداي انه إذا حدث فان القنصل الفرنسي سيكون أول ضحية للاعتداء و أرسل إلى قائد الحملة يعتبر هذا النوع من الحرب غير شريف ، و أن ذلك لن يحمله على تغيير موقفه في الصمود ضد الفرنسيين حتى و لو كان والده من بين الأسرى المهددين بالموت. أما إن كان القائد الفرنسي مستعد للحرب الشرقية فسيتولى الداي بنفسه حماية الأسرى الفرنسيين .[1] شرع الجنرال دوستري في قصف المدينة بأكثر من عشر آلاف قنبلة من 1-6 جوان 1688 فدمر معظم بنايات المدينة .و أغرقت خمس سفن جزائرية كانت بالمرسى[2]و لم تأتي هذه الحملة بالنتائج التي كان يريدها الفرنسيون .فالداي لم يكتفي برفض مطالبهم بل كان يقود المعركة في الصفوف الأولى . [3]بل و أكثر من هذا أدت هذه الاعتداءات إلى تشديد الأسطول

[1] مبارك محمد الميلي ،المرجع السابق ، ص 192.
[2] عبد الرحمان الجيلالي، المرجع السابق ،ص 197 .
[3] جمال قنان ، العلاقات الجزائرية الفرنسية ، المرجع السابق ، ص 117.

الجزائري حصاره للسواحل الفرنسية و مهاجمة المناطق الساحلية لدفع سكانها للضغط على السلطات الفرنسية بباريس ردا بالمثل على ما فعله الفرنسيون قبل الحملة ، عندما دفعوا بالأسرى المسلمين إلى مكانة الديوان بالجزائر لقبول شروط فرنسا ، بعد عقد معاهدة تورفيل 1684م التي تم نقضها من طرف فرنسا و قيام الماريشال دوستري بشت حملة عسكرية ضد الجزائر و توتر العلاقة بين البلدين لكن هذه القطيعة لم تكن تخدم الطرفين فرأوا ضرورة العمل بمعاهدة 1684م.

قد اعترف الداي في احد رسائله لملك فرنسا بان الجزائر قد تلقت عدة عروض و اقتراحات من أعداء فرنسا الأوروبيين للوقوف إلى جانبهم ضدهم و لكن لم تعرف لها قبولا حرصا على صداقتها مع فرنسا. و في عام 1734م بعث الداي إبراهيم برسالة إلى كاتب الدولة البحرية الفرنسية اثر الاستيلاء على سفينة بها جنود فرنسيون لصالح الاسبان لاستعادة وهران فيها بازدواجية الموقف بين صداقة معتلة ووفق معاهدة السلم المئوي و عداء مضمر و في عام 1753م وقعت حادثة كادت أن تؤدي إلى القطيعة . ففكرت فرنسا جديا في شن حرب على الجزائر و إرسال عمارة بحرية لقصف العاصمة بالقنابل و سبب هذا يعود إلى رفض احد المراكب الفرنسية التوقف للتفتيش و قيامها بإطلاق نيران المدفعية على السفينة الجزائرية مما أدى إلى قيام عدة معارك .لان الحكومة الجزائرية اعتبرت هذا الفعل انتهاكا للمعاهدة المتفق عليها .[1]و في سنة 1764 توصل الطرفان إلى تسوية جميع القضايا و ذلك بإرسال مبعوث إلى الجزائر بمهمة تسوية القضايا المعلقة بين البلدين و لتنفيذ التزاماتها عمل الطرفين على إزالة كل سبب من شانه أن يؤدي إلى التوتر و قد تجلى ذلك بعد اعتلاء لويس السادس عشر.[2] حيث لم يكتفي بالحفاظ على العلاقات السليمة بين الجزائر و فرنسا بل تعدته الى التوصل بين الجزائر و اسبانيا عقب حملتها الأخيرة ضد الجزائر .

[1] جمال قنان ، معاهدات الجزائر مع فرنسا (1619 – 1830) ، المرجع السابق ،ص 126.
[2] لويس السادس عشر : (1754 – 1793) ، اخر ملوك فرنسا من ال بربون ، حفيد لويس الخامس عشر ، ولد في فيرساي أنظر : المنجد في اللغة و الاعلام ، دار المشرق ، بيروت ، لبنان ،ط3 ، 1988 ، ص 406 .

الفصل الثاني:
النفوذ الاقتصادي اليهودي

المبحث الأول : الهجرات اليهودية إلى الجزائر.

المبحث الثاني : النشاط الإقتصادي لليهود في الجزائر.

المبحث الثالث : دور شركة بكري و بوشناق في التجارة الخارجية.

المبحث الأول: الهجرات اليهودية الى الجزائر

جاء اليهود إلى شمال إفريقيا على شكل هجرات عبر مختلف الحقب التاريخية و استقروا بها في عدة بلدان منها الجزائر و لكن من الصعب تحديد البداية الاولى لهم في الجزائر ، و ما يمكن قوله أن وجودهم يعود الى العهد الفينيقي مرورا بالعهد الروماني و الوندالي و البيزنطي ، و لكن ما يهمنا هو الهجرات اليهودية الى الجزائر في العهدين العثماني و الفرنسي .

أ-هجرة اليهود في العهد العثماني

لقد ارتبط وجود اليهود في الجزائر خلال العهد العثماني بالهجرات التي قاموا بها بعد سقوط غرناطة سنة 1492 م إذ بعد موجة الإضطهاد التي مورست عليهم أخذوا في الفرار متخذين من الجزائر ملجأ لهم خصوصا في سنوات 1479 ثم في 1608 و م1609 ، إذ كان اليهود يفضلون السلطة التركية العربية على الحكم الإسباني الكاثوليكي و في 10/23/ 1541م عندما أخفق شارل الخامس في محاولته الأخيرة للإستيلاء على مدينة الجزائر إتخذت الجالية اليهودية من هذا اليوم 'يوم صوم و استبشار' و تم احياؤه لسنوات طويلة في بعض العائلات اليهودية[1] .مثل عائلة اليفي، فالنسي، بونجيورنو ، زاكوتو، الفار يخو ، لون سوادا و مورنو [2] كما نجد بعض اليهود الذين طردوا من إسبانيا بعد صدور قرار او مرسوم 1492/03/31م، حيث قدر عددهم بحوالي 150 الف يهودي ، و لقد استقر عدد كبير منهم في الجزائر.

[1] عيسى شنوف: يهود الجزائر 2000 سنة من الوجود ، دار المعرفي ، ص 24.
[2] عيسى شنوف ، المرجع نفسه ، ص 95 .

الجدول التالي يبين لنا عدد اليهود في الجزائر خلال العهد العثماني

التواريخ	الكثافة الإجمالية	الكثافة اليهودية
1580	100000	150
من 1616الى 1660	–	8000الى 9000
1623	–	8000
1634	100000	10000
1651	160000	10000
1674	–	10000الى 12000
1717	–	10000
1724	–	5000
1725	100000	5000
XVIII.S	80000	بعض الملايين
XVIII.S	110000	15000
1754	–	7000الى 8000
1788	50000	8000ساكن
1789	5000 منزل	7000 ساكن
1818	–	5000

[1]

ب- هجرة اليهود في االعهد الفرنسي :

عرفت الهجرات اليهودية للجزائر في العهد الفرنسي تزايدا كبيرا بسبب تحسن الظروف الصحية و الحفاظ على نسبة الولادات و تشجيع فرنسا للمعمرين للهجرة الى الجزائرن مما ساهم في رفع نسبة اليهود حيث تضاعف عددهم ثلاث مرات في ظرف 50 سنة ما بين 1881 و

[1] Eisonbeth m les huifs en algérie en tenisiel époque torque (1516 -1830) revue africaine 1952 .p150.

1931م و هناك معطيات جزئية بالنسبة للسنوات التي تلت الإحتلال الفرنسي للبلاد فلقد قدر عدد اليهود بالجزائر سنة 1838 م.

الجزائر	بونة (عنابة)	وهران	مستغانم
6065	293	5637	698

أما في سنة 1853 فلقد قدر عدد اليهود ب :

تلمسان	قسنطينة	المدية	مليانة
1508	3105	625	112

[1]

إضافة إلى جلب اليهود و إعطائهم الجنسية الفرنسية حتى يكثر عددهم و يكون لهم الوزن السياسي و ذلك عن طريق قانون كريميو 1870[2] ؤ بذلك زاد نفوذ اليهود الى الجزائر حيث بلغ عددهم ما بين 1851 و 1900م حوالي 21.048 يهودي و هو ما يقابل 1.1./. من مجموع السكان و حماهم من الإضطهاد و شعر 17 الف يهودي جزائري بالحرية و منهم 5000 في الجزائر و 3000 في قسنطينة و الجدول التالي يبين لنا اليهود في الجزائر ما بين 1901 و 1931م [3]

السنة	1901	1921	1931
عدد اليهود	57.132	73.967	127.11

و في سنة 1942 شهدت الجزائر قدوم 10.000 يهودي من المغرب .

[1] عيسى شنوف : المرجع السابق، ص 148.
[2] مصطفى طلاس ، بسام العسلي : الثورة الجزائرية ، 1984 ، ص 333.
[3] عيسى شنوف : المرجع السابق ، ص 149.

ج _ نماذج من العائلات اليهودية في الجزائر

عائلة بكري

لم تتحدث المصادر التاريخية عن عائلة بكري قبل الفترة العثمانية بالتفصيل و من المعلومات التي ذكرت عن هذه العائلة بأنها استقرت بأيالة الجزائر منذ القرن 18 م و بالضبط سنة 1716م ، تاريخ أول ظهور تجاري لهذه العائلة في الأيالة في أحد افرادها جاكوب كوهين بكري زهوط ، و بعد مرور عدة سنوات تحديدا سنة م1774 ظهرت شخصية جديدة تنسب إلى هذه العائلة ممثلة في إبن جاكوب كوهين بكري المدعو ميشال كوهين بكري، المعروف باسمه المستعرب مخابيل كوهين بكري. [1] وهذا ما أكده حمدان خوجة في رواية جاء فيها أن اليهودي بكري الذي كان أخوه ميخاييل يملك عندما قدم إلى الجزائر حوانيت عطار صغيرة يبيع فيها الخردوات و كانت هذه الحوانيت تقع في نواحي باب عزون و منذ تلك الفترة ارتبطت محلات بكري هذه بمصالح حسن باشا و مصطفى باشا و استطاعت أن تحصل على ثروة تقدر بالملايين .[2]

عائلة بوجناح

نفس المشكلة نواجهها مع عائلة بوجناح بسبب ندرة المعلومات التي تتحدث عن حالتها المدنية و المادية قبل تواجدها في الإيالة ، و تعرف أيضا باسم بوشناق ، قدمت من مدينة ليفورن الإيطالية إلى الجزائر سنة 1723م ممثلة في أحد أفرادها وهو نفطا لي بوجناح ، اختلفت الكتابات التاريخية في وصف الحالة المادية لهذه العائلة عند مجيئها الى الجزائر [3] فهناك من ذكر أنها جاءت في حالة مزرية الى درجة أنها لا تملك قوت يومها ، حيث هاجرت من مدينة ليفورن عدة أسر من جملتها أسرة بوجناح التي وصلت الى ميناء عاصمة الإيالة و كانت معدمة

[1] فوزي سعد الله : المرجع السابق ، ص 124.
[2] حمدان بن عثمان خوجة : المصدر السابق ، ص158.
[3] فوزي سعد الله : المرجع السابق ، ص 154

، و بدا رئيسها في الحمل عند بعض التجار لسد رمقها و لم تعد نعرف عنها شيئا حتى عام 1782م عندما بدأ أحد أبنائها نفتالي يبرز في عالم التجارة و المثير للجدل في أمر هذه العائلة هو سرعة تمكنها من كسب ثقة الدايات و كيفية حصولها على ثروات طائلة مكنتها من التحكم في القرارات السياسية ، و قد أرجع ابو القاسم سعد الله ثروة بوجناح الى الفساد و التعفن الذي كان شائعا ايام الحكم العثماني في الجزائر إذ استغلت هذه العائلة الظروف الاقتصادية و الاجتماعية في الإيالة و من أبرز أفرادها نفتالي بوجناح بحكم علاقته مع الداي حسن .[1]

لم تكن الشركات اليهودية المصدر الوحيد لتصدير الحبوب إلى فرنسا بل كانت هناك نشاط للشركات الفرنسية التي بدأت نشاطها بمؤسسات صغيرة خاصة و في 1741/02/22 تمكنت فرنسا من توحيدها تحت إدارة واحدة تمثلت في الشركة Compagnie royle d'Afrique

و اختصت بتجارة القمح من مختلف مدن الشرق الجزائري كالقالة ، عنابة ، القل و جيجل[2] و عرفت نوعا من الاستقلالية عن حكومة باريس لكن سرعان ما شهدت تراجعا كبيرا أدى بحكومة إدارتها (الشركة الملكية الافريقية) إلى حلها في 17 جانفي 1794م.

و كبديل لها انشأت الوكالة الوطنية الفرنسية بعد الثورة الفرنسية 1789[3]م و أخضعت مباشرة للوزارة الداخلية الفرنسية الى غاية 1830م ، و كانت هذه الوكالة في بداية عهدها تتعامل مباشرة مع الحكومة الجزائرية و تتولى بنفسها عملية شراء الحبوب و تصديرها الى فرنسا.

[1] فوزي سعد الله : المرجع السابق ، ص 154.
[2] فوزي سعد الله : المرجع نفسه ، ص 281.
[3] صالح عباد : المرجع السابق ، ص 190.

المبحث الثاني : النشاط الإقتصادي لليهود في الجزائر.

مع نهاية القرن 18 م وبداية القرن 19م شهدت الإيالة الجزائرية ظاهرة جديدة تمثلت في سيطرة اليهود على التجارة الخارجية عامة و عائلة بكري وبوشناق على الإقتصاد الجزائري خاصة على أسواق الحبوب ، وأثار هذا الإحتكار سخط الرأي العام ضد يهود الجزائر و الداي مصطفى الذي ربط مصيره بهما ، وتحول هذا الغضب إلى ثورة عارمة أدت إلى مقتل الداي وتعيين أحمد خوجة مكانه'[1] بحيث أصبح اليهود يتدخلون في الأمور السياسية الجزائرية مثل تدخلهم لصالح الباي الوزناجي باي بايلك التيطري الذي وقع في خلاف مع الداي فقرر إعدامه ، تدخل اليهودي نافتالي بوجناح بدفع القرض والتوسط لدى الداي ليعفي عنه ، ثم عينه بايا على قسنطينة سنة 1749م وشرع في تقديم خدماته للشركة اليهودية بالتعرض للقبائل التي رفضت دفع الضرائب أو بيع الحبوب لليهود وحتى لوكالة إفريقيا الفرنسية[2]، لكن قتله اليهود في 25 ديسمبر 1797م عندما أصبح يهدد مصالحهم وحل مكانه الحاج مصطفى .

في حملة نابليون على مصر بقى اليهود يزودون فرنسا بالحبوب الجزائرية رغم أنها أعلنت الحرب على فرنسا في 21 ديسمبر 1798م مساندة للباب العالي ، الأمر الذي أدى إلى إرتفاع ديون اليهود على فرنسا إلى 15 مليون فرنك.

طلب الباب العالي طرد اليهود من الجزائر غير أن الداي الذي كانت له صداقة مع بوجناح النظر عن هذا الطلب بل عين بونجاح سنة 1800م أمينا للطائفة اليهودية بدلا من الامين السابق إبراهيم بوشارة. [3]

[1] حنفي هلايلي : العلاقات الجزائرية الأوروبية و نهاية الايالة (1815 ، 1830) ، دار الهدى ، الجزائر ، ط1 ، ص 38 .
[2] شركة فرنسية صاحبة الامتياز التجاري بين ساحل المرجان و مرسيلسا .
[3] صالح عباد : الجزائر خلال الحكم التركي 1514 – 1830 ، دار هومة ، الجزائر ، 2005 ، ص 191 .

من أهم هؤلاء اليهود الذين كان لهم تأثيرا في الإقتصاديات وتجارة الجزائر "اليهود الليفورنيين" الذين قدموا من تسكانا وهاجروا إلى الجزائر بعد سقوط غرناطة وبعد ذلك قادتهم الظروف إلى الهجرة إلى إيطاليا ليصبحوا ليفرونيين .

أما سيطرتهم على تجارة الجزائر فتعود إلى يهودي سبقهم إلى المدينة يدعى سليمان ويلقب " Jaquéte" أقام بها فترة طويلة تمكن خلالها من نسج علاقات قوية مع الحكام بفضل خدماته الاستشارية التجسسية لهم ، وكان صاحب سفن بحرية يكتريها منه البحارة الجزائريين عند الحاجة ، فكان تاجر شموع وتاجر عبيد بارزا حقق أموالا طائلة من هذه المهنة باسم مساعدة الأسرى المسيحيين.

أبرز العائلات الليفورنية التي جاءت إلى الجزائر : Alvasenge و lousada منذ 1816م ، Wathan dejoseph، Latard منذ 1714م ، Saliman Isaacمنذ 1717م ، nephtali busnach "بوشناق " تاذي كان يقيم بليفورن سنة 1720م و إستقر بالجزائر سنة 1723م ، Busnach braham سنة 1732م ، Jacop diraphae سنة 1736 م وعائلة Cohenbecri منذ سنة 1774 م [1].

لم تكن تعني هجرة هذه العائلات القطيعة مع ليفورن لأنها بقيت على اتصال وثيق بموطنها الأصلي تجاريا وعائليا واستقرارها في الجزائر حفزته فرص الإستثمار المربحة ، في حين حافضت هذه العائلات على أعمالها وتجارتها بليفورن مدعمة إياها باستثمار جديد في الجزائر ومن بين هذه الشركات التي ظهرت هي شركت بكري وبوشناق[2] التي سنتعرف عليها في الميحث الثاني ، والتي عرفت بروزا قويا وسريعا ومفاجئا في العشرية الأخيرة من القرن 18م ،

[1] فوزي سعد الله : يهود الجزائر هؤلاء المجهولون ،ط2 ،دار الامة ، الجزائر ، 2004 ، ص 180 – 181 .
[2] حمدان بن عثمان خوجة : المرآة ، تح: العربي الزوبيري ، الشركة الوطنية للطباعة ، الجزائر، ط2 ، 1882 م .

لتكتسح بقية المنافسين وتسيطر على التجارة الخارجية ويتوسع نفوذها وتأثيرها إلى العالم السياسي [1] .

إحترف اليهود التجارة الخارجية في مختلف المدن التجارية المطلة على المتوسط وذلك لإعتماد الدولة على أعمالهم التجارية نظرا لإستحالة تعامل الجزائريين مع الدول الأوروبية خاصة خلال القرن 18 م ، عندما منعت الدول الأوروبية السفن الجزائرية الإقتراب من موانئها بموجب قرار مؤتمر فيينا و اكس لاشابيل " محاربة القرصنة المغاربية" ومحاولتها لمنع تكوين أسطول تجاري جزائري ماأجبر التجار الجزائرين على الإنسحاب من ميدان التجارة الخارجية والسماح لليهود بالسيطرة المنفردة [2]، فكل إمتيازات بيع الحبوب و الحيوانات كانت تحصل عليها الشركة اليهودية من خلال الوساطة لتتطور إلى نظام إحتكاري متناقض مع مصلحة الدولة و مضر بالإقتصاد الجزائري[3] .

يرجع تفوق اليهود في التجارة إلى إطلاعهم على الأحوال الإقتصادية في العالم المسيحي وإنفتاحهم على اوربا ومعرفتهم الواسعة للغات وكفاءتهم في حسن تسيير المعاملات التجارية ، كما أنهم إستغلوا حماية الدول الاوروبية و التنظيمات التجارية المعمول بها في الموانىء الفرنسية ، كما ربطوا علاقات واسعة مع أهم موانىء الدولة العثمانية ، تمكنوا من جمع ثروات هائلة حسب تعبير القنصل الفرنسي جان أنطوان فالبير " 1763م-1773م" [4].

المبحث الثالث : دور شركة بكري و بوشناق في التجارة الخارجية .

تتفق معظم المصادر بأن الأسرتين اليهوديتين بوشناق وبكري هما من أصل ليفورني بإيطاليا إستقروا بالجزائر خلال القرن 18م ، فأسرة بوشناق هي الاولى التي إستقرت بالجزائر

[1] عيسى شنوف :يهود الجزائر 2000 سنة من الوجود ، دار المعرفة ، الجزائر ، ص 83 .
[2] حنفي هلايلي:المرجع السابق ص 38
[3] يحيى بوعزيز : علاقات الجزائر الخارجية مع دول و مماليك أوروبا 1500 – 1830 ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1980، ص 116.
[4] حنفي هلايلي : المرجع السابق ، ص42 .

في حدود سنة 1723م ثم إلتحقت أسرة بكري بدورها بعد فترة [1]، أنجبت الأولى نافتالي بوجناح بالجزائر والثانية يوسف ويعقوب و إرتبطت العائلتين بعلاقات المصاهرة ، وأنشأ الأولاد الثلاثة شركة تجارية سنة 1786م في الجزائر في عهد صالح باي " باي قسنطينة " تقوم بدور الوسيط بين الأهالي و الشركة الفرنسية صاحبة الإمتياز بالقالة وفي 179 م –1793م أنشأت الشركة اليهودية وكالة لها في عنابة ومدت نشاطاتها في كل أنحاء الشرق الجزائري وهي منطقة الحبوب الرئيسية وصولا حتى تونس وأصبحت تحتكر شراء المحاصيل من الأهالي وتسلم جزء من مشترياتها إلى الشركة الفرنسية وتتصرف في الجزء الباقي [2].

خلال تأسيس هذه الشركة كان الداي حسن "1792م–1798م" قد تولى الحكم في الجزائر خلفا للداي محمد بن عثمان باشا وعين بعد فترة وجيزة من دخوله "قصر الجنينة" اليهودي نافتالي بونجاح مستشارا له ، وقد احسن هذا الاخير إستغلال منصبه ونجح في تدعيم نفوذه لدى الداي التالي وهو مصطفى الوزناجي "1798م–1805م" [3] الذي كان زميلا وصديقا له بل وشريكا في جرائمه ضد المجتمع الجزائري ، ليؤكد بعض المؤرخين الفرنسيين لأن بوجناح رفع الداي مصطفى من كناس الى رئيس للخزينة العامة ، ثم جعله بعد ذلك دايا على الجزائر[4].

تزامن نجاح هذه الشركة مع بداية تزويدها للموانىء الفرنسية بالحبوب لمدة 5 سنوات متتالية من 1793م–1798م وفق عقد مع السلطات الفرنسية أعطى الشركة دفعة قوية إلى الأمام لتصبح في ظرف قصير أهم الشركات اليهودية التجارية اليفرونية والجزائرية معا[5].

لعبت دورا كبيرا مع فرنسا التي كانت تجد صعوبة في التزود بالمواد المعاشية بسبب الحصار البحري المفروض عليها جراء الحروب النابليونية ، فالسلطات الجزائرية تمنع تراخيص تصدير الحبوب لفرنسا لكن وصولها إلى الموانىء الفرنسية ليس مأمونا فالعلم الجزائري يمثل

[1] حنفي هلايلي :المرجع السابق ، ص44.
[2] صالح عباد : المرجع السابق ، ص 189.
[3] محمد زروال : المرجع السابق ، ص 198
[4] فوزي سعد الله : المرجع السابق ، ص 186.
[5] محمد العربي الزبيري : المرجع السابق ص 263 .

حماية كافية لسفن الشحن المتوجهة نحو مرسيليا ، والميزة الأخرى في هذه الوساطة هي الدفع المِؤجل بالنظر للضائقة المالية التي كانت تعاني منها فرنسا ، فالفوائد التي سيحققها التاجران من خلال هذه المعاملات ستكون ضخمة مما يجعل منها شركة عملاقة [1]،في وقت وجيز تضاعفت نشاطات الشركة وتوسعت وتنوعت إلى أن بلغت من القوة و النفوذ ماجعلها تنفذ إلى المراكز العليا للبلاد وتصبح قوة سياسية معتبرة داخل جهاز الحكم ، وقد تم لبكري وبوشناق دخول قصر الداي والمشاركة في نشاطاته و قراراته السياسية بفضل التقرب من الداي حسن وعلاقته الوثيقة بخليفته في السلطة الداي مصطفى الوزناجي المعروف ب مصطفى باشا ، وقد إستغل مثل هذه المكانة السياسية في تدعيم نشاطاته التجارية ومصالحه ومواقعه في الاسواق الجزائرية و الأجنبية[2]، وقد شاعت سيطرة اليهود على الداي وتحكمهم في أمور الدولة ، فكانوا يتدخلون في أوامر العزل و الخلع والسجن ومصادرة الأموال .

فمثلا اليهودي بوشناق نافتالي كان يعزل الموظفين كما يشاء ويتوسط في العلاقات والنزاعات الجزاءرية الاوروبية ، حتى أصبح الناس يطلقون عليه إسم " ملك الجزائر" ولقد كان النشاط التجسسي أحد أهم نقاط القوة و أهم عوامل النجاح في التجارة اليهودية [3]، فبكري كان يدير شبكة للتجسس على أحوال المواطنين الجزائريين لفائدة الحكام العثمانيين .

إن ظهور شركة بكري –بوشناق في هذا الوقت يمثل إستجابة لمصالح الأطراف الثلاثة الجزائر ، فرنسا و اليهود ،فالطلب على القمح كان شديدا من طرف جميع الدول الأوروبية وما يجدر الإشارة إليه أن الأموال التي إنطلقت منها الشركة اليهودية هي أموال الخزينة الجزائرية بمبلغ قدره 2 مليون فرنك [4] ،وقد أقرت الحكومة الفرنسية الجديدة عودت العلاقات مع الجزائر بعد تصدعها إثر الحملة على مصر بتجديد المعاهدات السابقة و المحافظة على إمتيازاتها بخصوص الحبوب وشراء أكبر كمية ممكنة من القمح الجزائري لمواجهة القحط الذي عم فرنسا

[1] حنفي هلايلي : المرجع السابق ،ص 45 -46 .
[2] فوزي سعد الله : المرجع السابق ، 187.
[3] فوزي سعد الله : المرجع السابق ، ص 187.
[4] حنفي هلايلي : المرجع السابق ، ص46 .

في تلك الفترة وفي المقابل الشركة الإفريقية كانت على وشك الإفلاس وغير قادرة على تنفيذ قرارات الحكومة ، فتم إستبدالها بوكالة إفريقيا التي ورثت منشآت الشركة السابقة بالقالة و عنابة وجيجل لكنها لم تستطع تلبية طلبات الحكومة الفرنسية [1]، لهذا رخصت الحكومة الفرنسية للشركة اليهودية إقامة وكالة لها في العاصمة الفرنسية وتمكنت من السيطرة على التجارة الخارجية خاصة بعد تأييد الحكومة الجزائرية لها [2] .

نجحت الشركة اليهودية في إحتكار تجارة الحبوب في مختلف أنحاء البلاد بالخصوص في الإقليم الشرقي وبدأت تسيطر على الاسواق المالية فكانت تقوم بدور المصارف ففي المرحلة الأولى من عمر الشركة إستقبل يعقوب بكري في ميناء مرسيليا 33 سفينة شحن لحسابه سنة 1795م و 34 سفسنة سنة 1796م و المعروف أن طاقة شحن السفينة من الحبوب في هذه الفترة كانت تتراوح بين 500 و 1000حمولة وزن الحمولة يبلغ 150 كيلوغرام ، فخلال أربع سنوات إستقبل ميناء مرسيليا كميات هائلة من القمح الجزائري تراوحت بين 70700 حمولة وفي سنة 1798م حوالي 10527حمولة [3] .

عمل اليهود على إعادة العلاقات بين الجزائر وفرنسا حتى يتمكنوا من الحصول على أموالهم خاصة بعد تدخلهم في الدور السياسي و المؤتمرات التي يعقدها دايات الجزائر ، إذ أرسلت فرنسا ممثلها دوبواتانفيل إلى الجزائر وبواسطة اليهودي بكري ، وأجريت الإتصالات الأولى بين الممثل الفرنسي و السلطة التركية وطرحت هذه الأخيرة مسألة الإعتداء على مصر وعدم الخروج منها وتلقت تطمينات من الممثل الفرنسي بهذا الخصوص ، كما طرحت مسألة ديون بكري وبوشناق وتعهد الممثل بتسديدها بأقساط بمجرد إنتهاء الحرب ، إنتهت بتوقيع

[1] صالح عباد : المرجع السابق ، ص 190
[2] حمدان بن عثمان خوجة : المصدر السابق ، ص 32 .
[3] عيسى شنوف : المرجع السابق ، ص 126 .

أولي في 18 جويلية 1800م [1]، وتم إبرام معاهدة الصلح في 27 ديسمبر 1801م جاء فيها بند تسديد ديون التاجرين كشرط أساسي لعودة العلاقات السلمية بين الطرفين .

أثار هذا الأمر سخط الإنجليز وتدخلوا لدى الدولة العثمانية لإرغام الجزائر على الدخول في حرب ضد فرنسا ، وصادف هذا وجود وفد جزائري في القسطنطينية يقوده وكيل الخرج أوقفته السلطات العثمانية مع جميع الرعايا الجزائريين الموجودين في إقليمها ورغم التهديدات العثمانية إلا أن الداي لم يتأخر في تحسين العلاقات مع فرنسا بإطلاق سراح الأسرى المسيحيين وتسريح كل السفن الإيطالية ، وفي رسالة من الداي إلى بونابرت بتاريخ 13 أوت 1802م حاولت من خلالها السلطات الفرنسية إعادة تنظيم المنشآت التابعة " لوكالة إفريقيا " لكنها لم تستطع مواجهة الشركة اليهودية التي حصلت على إمتيازات كبيرة وهي إستغلال غابات ناحية بجاية وإحتكار التجارة مع الأهالي مقابل إلتزام اليهود بدفع إتاوات كبيرة للداي .

لكن بعد ذلك أتت المرحلة الهامة في تعفن العلاقات بين البلدين فالجزائر لم تعد تصدر الحبوب لفرنسا بسبب موجة الجفاف التي إجتاحت البلاد بعد سنة 1800م وبلغت ذروتها عام 1805م فأثار هذا إنعكاسات سلبية على مؤسسة بكري في فرنسا ، ومن جهة واصل الداي أحمد باشا سياسة الضغط على الشركة اليهودية لتصفية حسابها مع خزينة الدولة وإسترجاع المبلغ الذي إستدانه نافتالي ثم فرض عليه مبلغ 4 ملايين فرنك ، تدخل بعض القناصل في هذه المشكلة وإقترحوا على الداي أن يكون الدفع بالتقسيط في ظرف 20 شهرا ، في هذه الفترة تمكن دافيد بن يوسف بكري من التقرب إلى الداي و التودد إليه حتى عينه في شهر جوان 1806م على رأس الجالية اليهودية في الجزائر .

[1] صالح عباد : المرجع السابق ، ص 192.

ثم إعفاءه و شركائه مما تبقى من القروض المفروضة عليهم [1] ، وهذا كان سبب النزاع بين اليهود و المسلمين في الجزائر بسبب تحكم اليهود في مقاليد السياسة عن طريق الاقتصاد واتهامهم بأنهم السبب الرئيسي في النزاع الذي حصل بين الجزائر وفرنسا .

بعد عودة رئاسة الطائفة اليهودية بالجزائر إلى أسرة بكري بتعيين دافيد بن يوسف على رأسها عاد يعقوب بكري إلى الجزائر حيث دخلت مسألة الديون إلى المقدمة من جديد عام 1811م ، فأثارت الحكومة الجزائرية مسالة الديون وكانت ديون بكري تقدر ب 2 مليون فرنك و الفوائد 4 مليون فرنك وإرتفعت سنة 1816م إلى 12 مليون فرنك ، وفي سنة 1819م وقع إتفاق بين الحكومتين على تصفية الديون نص على أن تدفع فرنسا للتاجرين يعقوب بكري وميشال بوشناق ما قيمته 7 ملايين فرنك موزعة بالأقساط كل واحد قيمته 583.333 فرنك أسبوعيا ، بدءا من الأسبوع الاول من مارس 1820 [2] .

بقي موضوع الديون إحدى النقاط الرئيسية التي تعكر صفو العلاقات الجزائرية الفرنسية ، وما زاد الطين بلة هو تعيين فرنسا سنة 1815م " دوفال" قنصلا بالجزائر وكلفه بالإهتمام بمسألة الديون ، فوجد فيه اليهوديان الشخص المناسب للتواطؤ معه خاصة أن دوفال معروف في الاوساط التجارية و السياسية بأنه شخص فاسد وعديم الثقة ، فبعدما نجح اليهوديان في تحويل الديون من ديون خاصة إلى ديون ديون حكومية لضمان الحصول عليها تواطئا مع القنصل دوفال للتخلص منها[3] بشتى الوسائل بعد اسرار الداي على معالجة القضية وقام بمراسلة الحكومة الفرنسية سنة 1827م لكن لم يرد عليه [4] وحتى الإتاوات و الهدايا التي كانت تدفع عند تعيين القنصل إمتنعت فرنسا عن تقديمها .

[1] حنفي هلايلي : المرجع السابق ، ص 50 .
[2] أبو القاسم سعد الله : تاريخ الجزائر الثقافي ، المرجع السابق ، ص455 .
[3] عمار عمورة : الجزائر بوابة التاريخ – ما قبل التاريخ الى 1962 – ج2 ،دار المعرفة ، الجزائر ،ص 252 .
[4] فوزي سعد الله : المرجع السابق ، ص 188 .

ولما طلبها الداي رد نابليون قائلا :((إن فرنسا على عهدي ليست فرنسا على عهد البوربون))[1]وكانت السبب في حدوث القطيعة بين البلدين وغعلان فرنسا الحملة الاولى على الجزائريين في جوان 1827م [2]

وفي الأخير يمكن القول بأن قدوم يهود ليفرون إلى الجزائر تزامن مع مرحلة العد التنازلي للجزائر العثمانية والظروف الصعبة التي تخللتها داخليا وخارجيا خاصة بعد مؤتمر إكس لاشابيل ومنع القرصنة .

[1] عمار عمورة: المرجع السابق ص 205 .
[2] حنفي هلايلي : المرجع السابق ، ص 52 .

الفصل الثالث :

أصل مسألة الديون وتطورها

المبحث الأول : مضمون الديون جزائرية الفرنسية .

المبحث الثاني : مطالبة الجزائر بديونها من فرنسا .

المبحث الثالث : حادثة المروحة و احتلال الجزائر.

المبحث الأول : مضمون الديون جزائرية الفرنسية

أ_ الديون النقدية (العينية)

خلال شهر ماي 1792م اعترض مركب فرنسي سبيل مركبيين جزائريين في عرض مياه كافالبير و عطبهما و ساق ركابها إلى البر وكان عددهم 310 شخص ، فتدخلت القيادة البحرية الفرنسية و أصلحت أحد المركبين و إعادته مع ركابه و ركاب المركب الأخر إلى الجزائر في ماي 1793م، فشكر الداي و الديوان صنيعها ، فاستغل القنصل الفرنسي هذه الظروف لتحسين العلاقات بين بلاده و الجزائر[1] و تمتين روابط الصداقة التقليدية التي جمعت بين البلدين منذ عهد بعيد .

كانت فرنسا خلال هذه الفترة تمر بأعسر مرحلة عرفتها منذ قيام الثورة سنة 1789 م ، فلقد تحولت أوروبا إلى قوة معادية لها ، و انظمت في إطار إتفاقية واسعة هدفها خنق الثورة في المهد وإلى جانب هذه الأخطار الخارجية ، إندلعت داخل البلاد ثورات مضادة أخطرها تلك التي شبت في مقاطعة الفاندي ، إضافة إلى هذه الأخطار الداخلية و الخارجية فإن فرنسا كانت لا تزال تعاني من أزمة المواد الغذائية التي اشتدت وطأتها خلال هذه السنوات الصعبة[2] لهذا وضعت حكومة الثورة الفرنسية في شهر مارس 1792 مبلغ 10 مليون فرنك تحت تصرف الوزارة الداخلية لإستغلالها في شراء الحبوب الغذائية للشعب الفرنسي بعد أن عم القحط و الجفاف معظم المقاطعات الفرنسية ، و اشتد حصار البلدان الأوروبية لاقتصاد فرنسا .[3]

لقد ساعدت الجزائر فرنسا في الميدان الدبلوماسي بالإعتراف بها و تجديد المعاهدات السابقة لفك العزلة السياسية التي اتفقت عليها أوروبا ضدها بالتكتلات السبع ،

[1] يحي بوعزيز : علاقات الجزائر مع دول و مماليك أوروبا ، المرجع السابق ،ص108 .
[2] جمال قنان : معاهدات الجزائر مع فرنسا، ص 186-187.
[3] يحي بوعزيز : علاقات الجزائر مع دول و مماليك أوروبا ، المرجع السابق ، ص108 .

كما أنجدتها أيضا في المجال المالي و الاقتصادي و العسكري لخرق الحصار الشامل الذي ضربته أوروبا حولها لقهرها[1] و لتحطيم المقاطعة الغذائية التي شنتها عليها لخنقها ، وبهذا وجدت الجمهورية الفرنسية الفتية الغضة المزعزعة ، المهزوزة ، المهددة في حياتها متنفسا و مددا و سندا لدى الايالة الجزائرية القوية ، الأثيلة ، الأصيلة التقاليد ،و العتيدة القواعد ، المتينة البنيان ، الوطيدة الأركان ، ذات الهيبة الدولية ، وقد كانت تلك المساعدات متنوعة ماليو و عسكرية و استراتيجية ، كما أنه في ظل هذا الحصار الذي فرضته الدول الأوروبية على فرنسا عرض الداي حسن مساعدات اضافية لها متمثلة في المواد الغذائية و الخيول الجيدة و الحبوب و مواد استهلاكية أخرى من جميع الأصناف ، و جاء الجواب من قادة الجمهورية الفرنسية يشكرونه فيه بحرارة على هذا العرض الخاص .

بعد ذلك عقدت بين الجمهورية الفرنسية و الايالة الجزائرية ثم مع نابوليون بعدها كقنصل أول لها ثم كإمبراطور ثم مع الملك لويس الثامن عشر[2] بعد عودة الملكية اتفاقات عدة بشأن بشأن القروض المتمثلة في القروض النقدية (العينية) و القروض الحكومية ، فالقروض النقدية تمثلت في تقديم الداي حسين مبلغ مالي بحت نقدا قيمته 05 ملايين من الفرنكات الذهبية بقيمة ذلك الوقت ، وهذا القرض بدون فائدة ،الى جانب مواد غذائية متنوعة و تجهيزات مختلفة كالجلود و الأصواف و حتى الخيول للجيش الفرنسي أيضا .[3]

أصر الديريكتوار و أذن هو و لجنة التمويل لمدينة مرسيلية للقنصل فالبير [4] بالتفاوض مع الداي و الديوان لعقد أكبر صفقة لشراء الحبوب ، وقد رحب الدايحسين بذلكوقبل أن يزود حكومة الثورة بالحبوبووضع تحت تصرف القنصل 250.000 فرنك

[1] مولود قاسم نايت بلقاسم :شخصية الجزائر الدولية و هيبتها العالمية قبل سنة 1830 م، المرجع السابق ، ص127.
[2] عيسى شنوف ، المرجع السابق ، ص 120.
[3] مولود قاسم نايت بلقاسم ، المرجع السابق ، ص127.
[4] القنصل الفرنسي العام في الجزائر و مستشار الملك سابقا و المحافظ الاقتصادي لفرنسا .

لينقل بها الكميات الهائلة من الحبوب التي اشتراها من عنابة و قسنطينة [1] ، ولقد تحمل فالبير بعض المعاملات القاسية في سبيل مصلحة بلاده، للحصول على رخصة لتصديره الكميات الهائلة من الحبوب و اللحوم المملحة و الجلود و مواد أخرى مخصصة لتموين جنوب فرنسا و الجيش ، محبطا بذلك مناورات الانجليز الذين ألحو على الداي حسين ليمتنع عن ذلك لكنه فتح أبواب اسواق الشرق و الغرب (القالة و الغزوات) على مصراعيها أمام سفن مرسيليا .[2]

لقد قررت لجنة الأمن العام تكليف الشركة الإفريقية قبل حلها بشحن هذه المواد الغذائية فوضعت مجموعة من مراكبها تحت تصرف هذه العملية ، لنقل الحبوب ابتداءا من 28 أوت 1794 م [3] بل و قد تدخل الداي حسن حتى في بعض المجالات العسكرية حيث أسرع في مارس 1795م لانقاذ مركب فرنسي هاجمه الاسبان في المياه الجزائرية و أعاده إلى الفرنسيين، و في شهر ديسمبر عام 1795 بعث الديريكتوار إلى الداي حسن برسالة يعلمه فيها بإنهاء مهمة القنصل فالبير

و بعد وفاة الداي حسن سنة 1798م خلفه الداي مصطفى الوزناجي (1798-1805م) الذي طالب الديريكتوار بتسديد بعض المستحقات القديمة من الديون ، لا من المساعدات المقدمة مجانا .[4]

ب _ الديون الحكومية (بكري و بوشناق)

تميز أفراد الجالية اليهودية بالجزائر أثناء العهد العثماني بتقاليد تجارية عريقة كانت أحد العوامل المساعدة على ازدهار التجارة ، لكن تطور نشاط هذه الجالية و ارتباطها بالأسواق الأوروبية و تواطئ بعض الحكام معها باعتبارها الوسيلة الملائمة

[1] يحيى بوعزيز ، المرجع السابق ، ص108.
[2] مولود قاسم نايت بلقاسم ، المرجع السابق ، ص 127 .
[3] اقامة خط منتظم أي جسر بحري بين فرنسا و الجزائر ، انظر : مولود قاسم نايت بلقاسم ، المرجع نفسه ، ص 148.
[4] يحيى بوعزيز : علاقات الجزائر مع دول و مماليك أوروبا ، المرجع السابق ، ص108.

لتسهيل المعاملات المالية أمثال الداي بابا حسان و الداي مصطفى باشا و الباي مصطفى الوزناجي ، أدى إلى إلحاق أضرار بالغة بالتجارة الجزائرية لا سيما منذ أواخر القرن 18م عندما بدأت مزاحمة اليهود للتجارة الإنجليز و الفرنسيين (1755م) و ازاحتهم من مجال المعاملات التجارية (1781م) و الإستلاء على مقاليد التجارة و تمثيل الايالة الجزائرية في أسواق مرسيليا و ليفورن و جنوة و موانئ انجلترا ،وعلى وجه الخصوص اشتهرت بهذه المعاملات التجارية شركة بكري و بوشناق [1] التي احتكرت ثلثي التجارة الجزائرية .

أما عن سبب ازدهار تجارة بكري و بوشناق لذلك قصة لا تخلو من الطرافة ومن عبرة أيضا فقد أراد باي قسنطينة ابن الوزناجي أن يقدم هدية ثمينة إلى زوجة الداي ، فطلب من بوجناح أن يأته بحلية كريمة تعرف ب " الصريمة " فأحضرها له هذا الأخير مرصعة بالألماس تقدر قيمتها ب60.000 بياشتر [2] أي حوالي 300.000 فرنكا ، وقد قبل الباي الجوهرة ولما لم تكن بحوزته السيولة الكافية لتسديد ثمن الجوهرة دفع له عينا 75.000 كيلا من القمح بسعر بسيط يقدر ب04 فرنكات للكيل الواحد صدرها بوشناق مباشرة الى فرنسا بسعر 50 فرنكا للكيل محققا ربحا يقدر ب45.000 فرنكا ثمنا للجوهرة [3]، و هكذا بدأت الأسس و الدعائم السياسية و الماليةلشركة بكري_ بوشناق توضع تدريجيا من خلال شخصيتي الداي حسن و الداي مصطفى الوزناجي بالدرجة الأولى [4] .

[1] Charles andré julien : histoire de l'algerie contemporaine , la qonquete et les débutes de colonisation 1827-1871 , presses universitaire de France , paris ,1964,p 632.

[2] عيسى شنوف : المرجع السابق ،ص122.

[3] فوزي سعد الله : المرجع السابق ، ص 263.

[4] كان عمره حوالي 60 سنة خلال سنة 1830 ، ولد في الأناضول من أبوين فقيرين ، اندهش الناس لرؤية مصطفى بعد وفاة حسين سنة 1778يرتقي العرش -أنظر: أبو العيد دودو، الجزائر في المؤلفات الراحلين الألمان – 1830-1885 المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر ص39.

أصبحت هذه الأموال أحد الأسباب الرئيسية لشن حرب على الجزائر ، وهي الوسيلة التي توصل بها اليهود الى جمع ثروتهم على حساب خسارة جميع سكان الإيالة ،[1] ويمكن حصر العوامل التي دفعت بهذه الشركة الى النجاح في :

- علاقة بوشناق الوثيقة بالباي مصطفى الوزناجي الذي فتح له الطريق نحو ديوان الداي على مصرعيه وزادت من ثقة الداي حسن فيه الذي كان يثق في خدماته الاستشارية و مقترحاته السياسية و الاقتصادية .
- وصول صديق بوشناق الباي مصطفى إلى الحكم بعد وفاة خاله الداي حسن سنة 1798م.
- الإحتكارات و الإمتيازات التي نزعتها الشركة بفضل نفوذ بوشناق لدى حكام الجزائر.
- التخلص من وساطة الوكالة الوطنية الفرنسية في عمليات التصدير إلى فرنسا و التكفل المباشر بها من طرف الشركة اليهودية .
- تزامن ظهور هذه الشركة مع بداية ضعف الإيالة الجزائرية العثمانية سياسيا و عسكريا و شيوع الفوضى و الاصطرابات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية [2]

استطاع بكري و بوشناق في ظل هذه الظروف إقناع المسؤولين الفرنسيين باستيراد القمح من شركتهما.[3] و بما أنهما كانا يقدمان الى فرنسا كل التسهيلات في الدفع ، تراكمت ديون حكومة الجمهورية الفرنسية اذ قدرت مبالغها المالية المستحقة عليها عام 1795م بحوالي مليوني فرنك و في عام 1796م أصبح لبكري و بوشناق في ميناء مرسيليا أكثر من 40.000 قنطار من حبوب الجزائر تم شحنها لصالح الوكالة الافريقية لكي تحولها ألى الحكومة الفرنسية و لكن يعقوب كوهين باكري ابن يوسف باكري جمدها

[1] محمد زروال : المرجع السابق ، ص36-37.
[2] Charles andré julien, libid, p 24
[3] صالح فركوس: المختصر في تاريخ الجزائر، ص136.

في الميناء لما عجزت الحكومة الفرنسية على دفع أثمانها فاغتنم الانجليز هذا الظرف و اتصلو باليهودي صامويل و عرضو عليه أن يتوسط في تعاقدهم مع بكري و بوشناق لشراء قمحهما بمرسيليا ،فقبل و نجح في مهمته و اعدت السفن لشحن الحبوب من مرسيليا إلى جبل طارق غير أن مصالح الجمارك في المدينة اعلنت في جانفي 1795م انها ستصادر كل باخرة تشحن بالحبوب و تبيعها في أسواق المزايدة لصالح الخزينة ، فاضطر يعقوب كوهين أن يوقف العملية و سلم الحبوب إلى الحكومة الفرنسية ، بشرط أن تدفع قيمتها لحسابه هو .[1]

تذكر بعض المصادر أن بكري و بوجناح قد أرسلا إلى فرنسا من سنة 1793الى 1798م كمية من الحبوب يقدر ثمنها بحوالي 15 مليون فرنك علما أن سعر القنطار من القمح كان يتراوح ما بين 20 و 30 فرنكا ، وقد كان اليهود يصدرون سنويا إلى فرنسا في هذه الفترة كمية تتراوح ما بين 100 و 130 ألف قنطار من القمح .[2]

إحتكرت هذه الشركة لنفسها رعاية المصالح التجارية للانجليز بالجزائر، و شراءو تصدير حبوب الجزائر الغذائية الى فرنسا فحال هذا دون نشاط الوكالة الافريقية[3] المشار اليها سابقا كما أصبح من اختصاص هذه الشركة تحديد أسعار الحبوب أيضا .

منذ عام 1793 شرع بكري و بوشناق في عملية تزويد فرنسا بحبوب الجزائر عن طريق الوكالة الإفريقية حيث أنه في هذه السنة تم شحن 100 سفينة من ميناء وهران قدرت حمولتها ب75.000 قنطار من القمح و 600.000 قنطار من الشعير، الى أن وصلت ديونهما إلى 02 مليون فرنك كثمن للحبوب و كان اليهودي سيمون أبوقاية الجزائري الأصل استقر في مدينة باريس و تحول الى وكيل لبكري و بوشناق [4] اللذان

[1] يحيى بوعزيز: المرجع السابق ، ص109-110.
[2] محمد العربي الزبيري : المرجع السابق ،ص95.
[3] يحيى بوعزيز ، المرجع السابق ،ص109.
[4] ناصر الدين سعيدوني ، المهدي بوعبدني : تاريخ الجزائر في العهد العثماني ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ،1984م ،ص77.

رأى فيهم الجزائريون أنهما خلقا أزمة اقتصادية للإيالة الجزائرية بشراء قمح البلاد لصالح الفرنسيين ، وقد كانت الخزينة الفرنسية تدفع له (سيمون أبوقاية) مبالغ الحبوب لحسابه و باسمه ن وقيل أيضا أن الداي حسين عينه مراسلا له ووكيلا لشؤون الجزائر بفرنسا.[1]

خلال سنة 1794م أذنت الجزائر للحكومة الفرنسية أن تتمول من موانئ الجزائر عندما كانت الأسواق الأوروبية مغلقة في وجه التجارة الفرنسية ن وفي أول الأمر كان شراء المواد الغذائية من الموانئ الجزائرية بطريقة مباشرة فتدفع الشركة الفرنسية الثمن الى الحكومة الجزائرية ثم غيرت فرنسا طريقة الدفع أثناء حكومة المؤتمر فلجأت إلى التاجرين بكري و بوشناق ليقوما بالدفع بدل الحكومة الجزائرية كما قدم كل من ابن زهوات و بوشناق صفقات تموين أخرى كبيرة إلى جيشي ايطاليا و مصر ، وطلبت منهما ذلك حكومة الإدارة الفرنسية.[2]

لم تقتصر مسألة الديون الجزائرية الفرنسية على فرنسا فقط بل كان لجوزيف بكري أحد قادة المؤسسة اليهودية ديونا في ذمة البلاط الإسباني ، فتلك الحكومة كانت مدينة له بمبلغ هام زيادة على الفائدة المتراكمة منذ حوالي 20 سنة ، كان بكري يزعم أن ما له من ديون على الحكومة الاسبانية يبلغ 05 ملايين من الفرنكات [3] وقد تدخل الداي حسن لصالح الاخوة اليهود من عائلة بكري حيث كتب إلى الوزير الاسباني بتاريخ 09 أكتوبر 1795م النظر في هذه المسألة و الاستعجال فيها و مما جاء فيها " ... **لنقوم بعمل ما يلزم لإنقاذهم من هذه الورطة ... ان أعز ملتمس إليكم هو الاستعجال في النظر في هذه القضية** ." [4]، وطلب الداي حسن القنصل الاسباني دولاريا أن يكتب لحكومته ملزما إياها بتصفية هذا الدين و تسديده إلى خزينة الجزائر و على إثر مناقشة حادة جرت في

[1] يحيى بوعزيز : المرجع السابق ، ص 109.
[2] محمد زروال ، المرجع السابق ، ص39.
[3] حمدان بن عثمان خوجة ، المصدر السابق ، ص39 .
[4] يحيى بوعزيز : المراسلات الجزائرية الاسبانية في أرشيف التاريخ الوطني لمدريد ،(1780-1798) ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،1993 ،ص 201.

هذا الموضوع غلدر القنصل الاسباني المدينة و ركب سفينة من سفن بلاده ، عندئذ دعاه الداي إلى الهبوط و جلب انتباهه الى أنه لايجب أن يخلق المشاكل و بأنه لم يكن ينوي الإساءة اليه ،ولما رفض القنصل النزول إلى الأرض قال له الداي بأنه يعتبر تماديه في الرفض قطيعة بين الحكومتين . على الرغم من ذهاب القنصل الى أن الداي لم يتصرف بشدة بل على العكس اتجه الى البلاط الاسباني مطالبا بحقوقه و مقترحا على الحكومة الاسبانية طريقة للتفاهم بينهما و بين بكري ،[1] و بما أن اسبانيا لم تكن موافقة و لها الحق في ذلك على دفع فائدة قدرها 30% كان بكري يطالب بها ، فان الداي اقترح عليها أن تدفع له مليونا من الفرنكات مقابل أن يجعل حدا لادعاءات بكري و أن تسوى تسوية نهائية ، و زيادة على ذلك طالب الداي بمبلغ 500.000 فرنك كتعويض لمصاريف الحرب ، ولما وافقت الحكومة الاسبانية على الاقتراح المعقول فان الصداقة قد عادت الى ما كانت عليه في الحين [2] بعدها كتب الملك الاسباني كارلوس الرابع الى الداي حسن في 26 أوت 1796م حدثه عن أسفه على مغادرة قنصل اسبانيا و الرعايا الاسبان للجزائر ولاحظ له بأنه يعلم من رسائله السابقة رغبته في تمتين الصداقة بينهما و يود هو الأخر أن تتواصل هذه الصداقة و تتوطد.[3]

و عندما تم دفع المبلغ المذكور ،وزع المليون بالتقسيط على من كانت لهم ديون في ذمة بكري ووقع ذلك بمحضر هذا الأخير ، وعلى مشهد من الخزناجي للتأكيد على السندات ، أما الخمسمائة ألففرنك فإنها صبت في الخزينة كتعويض لمصاريف الحرب ، و قد دفع الداي من هذا المبلغ الاخير 50 فرنك لكل جندي بحيث لم يتبقى للخزينة إلا

[1] حمدان بن عثمان خوجة : المصدر السابق ،ص39.
[2] حمدان خوجة : المصدر نفسه ، ص 181 .
[3] يحيى بوعزيز: المراسلات الجزائرية الاسبانية ، ص 201.

حوالي خمسين ألف فرنك و رفض الداي تلك النسبة المرتفعة من الفائدة لأن القوانين الأوروبية لا تعترف سوى ب 05% و ان قوانيننا لا تسمح بالربى مهما كان نوعه .[1]

المبحث الثاني : مطالبة الجزائر بديونها من فرنسا

ظلت مسألة الديون مفتوحة و معلقة لعدت سنوات و ظهرت فيها سوء نية فرنسا حيال الجزائر بعد أن قامت بمساعدتها في أوقاتها العصيبة عن طريق شركة بكري و بوشناق هذا الدين المتعلق بالقمح الذي باعته هذه الأخيرة (الشركة) لفرنسا و الذي كان ملكا للجزائر ، و قد ساهم فيه الداي بنفسه مثله في ذلك الخزينة العامة للإيالة .

واصل بكري شحن الحبوب خلال عامي (1797-1798) م إلى فرنسا و عندما طلب منه سيمون أبو قاية أن يقدم له الحساب طلب من الديريكتوار أن تدفع ديون الجزائر فحقق في الأمر جون بول سانت أندريا القنصل الفرنسي بالجزائر ، و اكتشف تلاعب اليهود في القضية فأبلغ وزير الخارجية الفرنسي بضرورة تأجيل الدفع لإحباط دسائسهم و تلاعبهم خاصة بعد أن اكتشف أنهم يعتزمون تزويد الانجليز في جبل طارق بالحبوب التي يشترونها لصالح فرنسا،ذلك أن هذين اليهوديين كانا لا يتصفان بروح تجارية نبيلة و قد كتب وزير الخارجية الفرنسي دولاكروا في هذا الوقت يقول : "... **عندما نرفض دفع المبالغ إلى هؤلاء اليهود فإننا نمنعهم من التلاعب بمصالحنا ونضطرهم إلى تغيير عملياتهم المزيفة مع الانجليز الذين يعاملونهم بكل احترام** " . بناءا على هذا فقد اقتنع اليهوديان بضرورة سيطرتهما على الشخصية الفرنسية ذات النفوذ القوي لقضاء مأربهما وأداء ديونهما المعطلة في باريس ، وفعلا فقد اتصل ابن زهوات

[1] جلال يحيى : المغرب الكبير، دار النهضة العربية ، بيروت ،ص97.

بوزير الخارجية الجديد تاليران [1]و عن خيوط و أهداف هذا الاتصال قال ابن زهوات :" **إذا كان هذا الأعرج و يقصد تاليران ليس في يديفإني لا أعتمد على شيئ** " [2].

اضطر تاليران إلى شرح المسألة لزملائه في مجلس الوزراء الفرنسي و ذكرهم بالخدمات التي أدتها الجزائر للجيش في ظاوقات عصيبة ، وطلب منهم دفع ثمن القمح ، و رغم أن ثمنه بلغ حوالي 8 ملايين فرنك إلا أن الحكومة القنصلية لم تسمح إلا بدفع مبلغ يقل عن نصف هذه القيمة و لم تنفذ الخزينة الفرنسية أمر الدفع [3] . ونظرا لهذا التماطل في الدفع كتب الداي حسن في 18 ماي 1797م رسالة جاء فيها التسديد الفوري لديون سيمون أبو قاية حتى يتمكن من مواصلة نشاطه ، لكن القضية بقيت مجمدة بحجة تموين يهود الجزائر للانجليز .[4]

بعد وفاة الداي حسن سنة 1798م خلفه الداي مصطفى الوزناجي الذي كتب بدوره في 17 سبتمبر 1798م رسالة الى تاليران جاء فيها :" **عندما كانت الجمهورية في أمس الحاجة الى المواد الغذائية فإنها لم تجد إلا قليلا من الأفراد الذين كانت لهم الشجاعة الكافية للمخاطرة بأموالهم و قد آن الأوان لرد الجميل من طرفكم بتسديد ديون بوشناق و بكري ليتمكنا دفع ما عليها اتجاه النيابة** " .

نتج عن هذه الرسالة المكتوبة من حكومة الجزائر إلى الفرنسية أن تطورت مسألة دين اليهوديين من قضية رعايا دولة إلى مشكلة أصبحت تتعلق بدولتين فرنسا من جهة و الجزائر من جهة أخرى [5] و لكي تحافظ فرنسا على علاقتها الودية مع ايالة الجزائر ، اقتنعت بأن هذا لن يتحقق إلا بتصفية ديون اليهوديين ، لهذا أمر الديريكتوار بأن يدفع سمون أبوقاية مبلغ 2.445.297 جنيه على أقساط نصف شهرية بمعدل 150.000

[1] يحيى بوعزيز علاقات الجزائر مع دول و مماليك أوروبا ،ص111.
[2] محمد زروال :المرجع السابق ،ص 37 -38.
[3] جلال يحيى : المرجع السابق ،ص97.
[4] فوزي سعد الله : يهود الجزائر هؤولاء المجهولون ، المرجع السابق ، 252
[5] محمد زروال ، المرجع السابق ، ص 38-39.

فرنك كل نصف شهر . الا أن حملة نابوليون على مصر 1798م حالت دون ذلك لتوتلر العلاقات الجزائرية الفرنسية و قطع العلاقات مع الدولة العثمانية و رغم هذا فقد استمر الديريكتوار مطالبة بكري بشحن الحبوب [1] في هذه الأثناء قدم ابن زاهوت و بونجاح صفقات تموين أخرى كبيرة الى كل من جيشي ايطاليا و مصر

قطعت الجزائر علاقاتها بفرنسا بعد غزوها لمصر و اعتقلت القنصل الفرنسي و موظفي القنصلية و أودعتهما السجن أمرت باي قسنطسنة بمهاجمة المؤسسات الفرنسية بالقالة و عنابة فردت فرنسا على ذلك باعتقال يعقوب كوهين بكريو سيمون أبو قاية بباريس إلا ان تم اطلاق سراح القنصل الفرنسي و رفقائه بالجزائر في اليوم الثاني من فيفري 1799م و في سنة 1800 م أبرمت معاهدة ديبواتانفيل [2] و هي معاهدة سلم نجح من خلالها ديبواتانفيل في عقد هدنة غير محدودة الأجل يوم 19 جويلية من نفس السنة مقابل دفع مليون فرنك للداي الذي طلب 10 مليون فرنك .

تعهد اليهود الجزائريين و على وجه الخصوص نفتالي بوشناق و بكري بأن يدفعا تسبيقات لفرنسا بشرط أن لا تدفع للداي أكثر من 200.000 فرنك و هذا وحده كاف لكشف خبثهم وتلاعبهم و تعمدهم لخلق المشاكل للجزائر . أمضى تانفيل مع الديوان معاهدة سلم اخرى يوم 30 سبتمير 1803 فأطلقت فرنسا سراح يعقوب كوهين ،لكن هذا الاخير توفي بعد بضعة أيام من اطلاق سراحه .[3]

أرسل الداي مصطفى الوزناجي رسالة الى فرنسا طالبها أن تعطي الأوامر لإنهاء مشكلة ابن زاهوت و بونجاح ،لأن جزء كبيرا و نصيبا هاما من هذه الديون هو ملكه و بعد ذلك طلب من اليهوديين 8.151.000فرنك تسلم منها مسبقا حوالي 1.200.000فرنك و في هذه المرة كذلك لم يأخذ الداي أي قسط من ديونه من اليهوديين

[1] يحيى بوعزيز علاقات الجزائر الخارجية مع دول و مماليك أوروبا ، المرجع السابق ،ص112
1 يحيى بوعزيز : المرجع السابق ، ص116.
[3] محمد زروال : المرجع السابق ،ص39.

الذين انخدع لهما الجميع و انطلت حيلهما على الجميع و جاء في عبارة للأمير سيسكست ديبوربون بقوله :" **كلهم خدعوا ما عدا تاليران** "[1].

خلال سنة 1803م وجه أفراد عائلة بكري رسالة الى الحكومة الفرنسية حددوا فيها ديون أخرى و طالبوا بها و مبلغها 8.151.12 فرنك و 64 سنتيما و بذلك دفعوا نيابة الجزائر و خزينتها إلى الإفلاس و اتهم الناس بعد ذلك الداي مصطفى الوزناجي بالتوتطؤ مع اليهود فهاجمه أربعة رياس في مارس 1804م لكنه نجا ، و هوجم أيضا في مار 1805م.

لقد واصل بكري و بوشناق شحن الحبوب في الوقت الذي كان فيه الناس يعانون القحط و قلة المواد الغذائية ، ولاحظ الناس أنهما تحولا الى سادة في قصر الداي يتدخلان حتى في تعيين بايات الأقاليم و توجيه سياسة البلاد الداخلية و الخارجية ، و في 15 جوان 1805م نصب الرياس كمينا لبوشناق [2] الذي تم ضربه من طرف جندي إنكشاري و تلاه بعد ذلك ردود فعل ضد اليهود في نفس السنة ، فاحتمو ببعض القنصليات الأجنبية و منها الفرنسية التي لجأ اليها 200 يهودي، و في نفس العام أغتيل الباشا مصطفى الذي كان يتدخل لصالح اليهود ، تولى بعده الحكم خوجة الخيل أحمد دايا على البلاد [3] و أثناءه توترت العلاقات بين الجزائر و فرنسا بسبب اليهود و الانجليز الذين عملوا على افسادها بخلق مشاكل و دسائس عديدة ، فتعرضت مؤسسات القالة و عنابة لهجوم الجزائريين بتحريض من الانجليز و اعتقل الرياس رامبير و الضابط مونتي و اعضاء طاقم سفينتهنا بعنابة .[4]

[1] محمد زروال :المرجع نفسه ، ص 41.
[2] يحيى بوعزيز : المرجع السابق ، ص 116.

2أبو القاسم سعد الله : محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث ، المرجع السابق ،ص17.
[4] يحيى بوعزيز ، المرجع السابق ،ص 117.

بعد اطلاق سراح اليهوديين عمدا إلى المطالبة بديونهما من جديد و كان حسابهما أثناء السنتين الأخيرتين قد رافع إلى 05 ملايين ،و في نفس السنة رسل ميشال شقيق نفتالي إلى باريس ليتفاهم مع الحكومة الفرنسية على كشوف و حسابات الديون المترتبة على شحنات الحبوب و قد قدرت هذه الديون بمبلغ 7.942.992 فرنك و 64 سنتيما ، وافق تاليران وزير الخارجية الفرنسي على تسديدها حالا، غير أنه كشف غش في شحنات الحبوب ووجد ضمنها كميات رديئة عليها عبارة جيدة .[1]

إذ أن بوشناق و بكري كانا يشتريان قموح رديئة بأسعار عالية على أنها قموح جيدة ، ومن أجل ذلك قررت الحكومة الفرنسية في جانفي 1801م أن تدفع مبلغ 3.725.361فرنكا و تحجز الباقي إلى ما بعد انهاء التحقيق و قدره 4.217.361 فرنكا و 50 سنتيما ،[2] و مع ذلك فإن اليهوديين رفضا دفع أي مبلغ إلى الداي مما قبضاه من الحكومة الفرنسية رغم أن الداي مصطفى الوزناجي هو الذي حمل فرنسا بمساعيه الشخصية على ان تدفع ما عليها من ديون اليهوديين .

خلال نفس السنة 1801م أبرمت الجزائر مع فرنسا معاهدة صلح إميان ، نص على ضرورة دفع فرنسا ما عليها من ديون لليهوديين فعاد ديبواتانفيل إلى الجزائر و توصل إلى وضع معاهدة عرفت بإسمه و أمضيت بإسمه في ديسمبر1801م و تتألف من 19مادة ، فعادت العلاقات بعدها بين البلدين و أطلقت المدافع إحتفالا بإعلانها يوم 20 من نفس الشهر ،و نصت على إعادة العلاقات بين البلدين و تنظيمها و اعادة شركة القالة إلى العمل و تنظيم كيفية تصفية الديون و غير ذلك من المشاكل و القضايا [3] ولكن فرنسا ماطلت كثيرا فأدت إلى تدخل الداي مصطفى بعدة رسائل كانت آخرها تلك المؤرخة ب 12أوت 1802م بسبب وشاية من اليهودي اسكودير و عميل بكري و

[1] محمد زروال ، المرجع السابق ، ص40.
[2] يحيى بوعزيز ، المرجع السابق ، ص113.
[3] عيسى شنوف ، المرجع السابق ، ص152.

الانجليز بعنابة ، غير انه اعتقل هو الآخر و صودر منه كل ما كان معه من المرجان، و نظرا لكثرة هذه الأحداث و المشاكل احتج ديبواتانفيل وطالب بطلاق سراح الأسرى الفرنسيين، و أمر تاليران بحجز بواخر الجزائر و بضائعها و قطع العلاقات السياسية فردت الجزائر على هذا بأن منحت الانجليز مركز القالة و عنابة لاستثمار المرجان مدة عشر سنوات مقابل 50 ألف بياستر قوية كل سنة على أن يتم صيد المرجان في فصلين و هما فصل الصيف و فصل الشتاء ، و يدفع كل مركب صيد1060 فرنك إضافي الى كميات محددة من المرجان في الفصلين كضريبة قانونية [1]

وقد صادر الداي أحمد أملاك بوجناح و اضطهد أفرادا بارزين من أسرة باكري، وقد لعب داوود دوران منافس ابن زاهوت و بوجناح في التجارة ة في رئاسة الطائفة اليهودية في الجزائر دورا هاما، غير أن أيام ازدهاره لم تكن طويلة، فقد استعاد يوسف بكري سمعة العائلة و قد حل محله في الجزائر يعقوب بكري الذي كان ممثلا لتجارة هؤلاء اليهود الجزائريين في باريس و الذي لم يكن محل ثقة العائلة ، فهناك من يذكر أنه قد حصل على الجنسية الفرنسية و في الجزائر أصبح يعقوب زعيما للطائفة اليهودية و مسؤولا عن التجارة التي تديره أسرة بكري [2]

اشتعل لهيب الثورة في هذه الأثناء في الغرب الجزائري بقيادة ابن الشريف الدرقاوي و قد دامت من سنة 1805م الى 1818م و ربما تكون هذه الظروف السياسية و انعكاساتها السلبية الاقتصادية و الاجتماعية هي السبب في تأجيل قضية الديون إلى تارخ لاحق و بالضبط في عهد الداي حسين آخر دايات الجزائر .[3]

ولما هدأت الأوضاع و استقرت نسبيا في الجزائر و أعيد التحكم في الوضع بفرنسا بعد انهزام نابوليون بونابرت ،أعيد فتح ملف الديون من جديد بناءا على طلب

[1] يحيى بوعزيز ، المرجع السابق، ص 118.
[2] أبو القاسم سعد الله : محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث ، المرجع السابق ، ص17-18.
[3] فوزي سعد الله، المرجع السابق ،ص252.

الداي حسين بإيعاز من شركة بكري و بوشناق دون شك و بدلا من أن تستجيب فرنسا و تلبي طلب الايالة الجزائرية قام مسؤولون في الشركة اليهودية بمراوغة خبيثة في تقديم رشوة السفير فرنسا بالجزائر و ممثل الشركة اليهودية بباريس و هو نيكولا بلافيل لا تقل عن مليونين من الفرنكات الفرنسية وذلك بقصد المماطلة و عدم دفع الأموال المستحقة للجزائريين ، و هكذا تشكلت لجنة من ثلاث خبراء فرنسيين لدراسة قضية الديون و كانت نتيجة حكمها أن للجزائر الحق في مطالبة فرنسا بمبلغ 07 ملايين فرنك فرنسي فقط [1] وكان هذا المبلغ في بداية الأمر 24 مليونا من الفرنكات كما ورد في محضر اللجنة التي كونها الملك لويس فيليب، لهذا الغرض وقع اتصال بالمعنيين و جرت مفاوضات تنزل المبلغ إلى 07 ملايين ابرم في شأنها اتفاق أمضاه الملك في 18 أكتوبر 1819 ينص على أن الدين يدفع مشاهرة في ظرف عام إبتداءا من الفاتح مارس 1820.[2]

خلال الفاتح من أفريل عام 1820 أعلن الداي حسين أنه راض إذا سددت الحكومة الفرنسية الدين الذي عليها إلى يعقوب بكري بدلا عنه[3] و في 24 أكتوبر من نفس السنة وافقت الجمعية الوطنية الفرنسية على قرار اللجنة علما بأن الشركة اليهودية كانت قد استلمت من فرنسا مبلغ من المال قدره 3.175.613فرنكا على أن تسلمه الشركة لحكومة الجزائر، ولكنها لم تفعل كما أعلنت الحكومة الفرنسية على استعدادها لدفع المبلغ الباقي إلى الحكومة الجزائرية على أقساط بمعدل 285.000فرنك فرنسي كل أسبوع ،وبالفعل شرعت فرنسا في تسديد الديون إلى أن بقي مبلغ 2.500.000 فرنك فرنسي .[4]

قامت آن ذاك جماعة فرنسية بافتعال أزمة تمثلت في الادعاء على أصحاب الشركة اليهودية التي باعت القمح إلى فرنسا ، مطالبة بدفع أموال المواطنين الفرنسيين

[1] عمار بوحوش ، التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962م ، المرجع السابق ، ص 86.
[2] حمدان بن عثمان خوجة : المصدر السابق ، ص48.
[3] أبو القاسم سعد الله : المرجع السابق ، ص49
[4] أحمد السليماني بن حسين : تاريخ مدينة الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1985 ، ص 81.

وأنه لابد من وضع المال المتبقي في صندوق الودائع حتى تبرأ ذمة الشركة اليهودية من ديون الفرنسيين الذين رفعوا دعوى على الشركة اليهودية في المحاكم الفرنسية [1] .

بناء على هذه التحركات المشبوهة ، قامت فرنسا بإيقاف عملية الدفع فاحتج الداي على هذا التصرف الغريب لأنه لا يحق لمحكمة فرنسية أن تتدخل في قضية خارجية على اختصاصها، فالخلاف في نظر الداي بين مواطنين فرنسيين و يهوديان يعتبران من رعاياه و القضية يختص بها مجلس القضاء في الجزائر ، و أعلن انه مستعد لرد المبلغ المستحق للفرنسيين في مدة 24 ساعة في حالة ما إذا كان أحد رعاياه مدينا لملك فرنسا [2]

عندما طال الانتظار دون نتيجة وجه الداي حسين رسالة يوم 26 أوت 1826م إلى وزير العلاقات الخارجية بفرنسا البارون دي ديماس جاء فيها :" **نرجوا من سيادتكم بعد استلامكم لهذه الرسالة تسوية الديون مع فرنسا مع نيكولاس بلفيل ممثل خادمنا يعقوب بكري** " لكن السلطات الفرنسية التزمت الصمت إزاء هذا الطلب و كان هذا استفزاز أخر و اهانة اضافية للداي حسين .[3]

أصدر الباشا حسين داي الجزائر أوامر بسجن يعقوب بكري لعدم وفائه بسد الدين و ذلك في أوت 1826م مبلغه 15.280 قرشا أبى ان يرده إلى صاحبه القنصل الانجليزي سجيكوش ذلك انه عام 1812م استولى بحارة فرنسيون على باخرة تابعة للشركة اليهودية محملة بالحبوب وقعت مصادرتها من الأربان. أصدر الداي أوامره بدفع 150.000 فرنك كتعويض لبكري الذي رفض أن يقسم هذا التعويض مع شركة المواطن الانجليزي سجيكوش [4] ثم أجبر الباشا بكري أن يتخلى له عن ديونه التي تدعيها عليه

[1] أحمد السليماني : المرجع نفسه ، ص82.
[2] عمار بوحوش ، المرجع السابق ،ص 89.
[3] تولى الحكم بعد وفاة علي باشا سنة 1818م و هو اخر ديات الجزائر،كان رجلا عالما و شجاعا و حكيما ، و كان أكبر رجل عسكري علرفته الايالة الجزائرية في عهد الأغوات و الدايات . أنظر : حمدان خوجة ، المصدر السابق ،ص185.
[4] فوزي سعد الله ، المرجع السابق ، ص254.

حكومة سردينيا و اسبانيا و فرنسا و بعد ذلك طلب الداي من الحكومة الفرنسية أن تستدعي قنصلها دوفال و تستبدله بشخص آخر يعمل جهده على تطوير و تحسين العلاقات بين البلدين ، وكان يعقوب بكري قد أحاط الداي حسين أن القنصل الفرنسي دوفال تلقى منه رشوة بمبلغ مليوني فرنك ليتدخل لدى حكومته لدفع الديون التي عليها لليهوديين [1] وقد اتهمت الصحافة الفرنسية المتحررة آنذاك القنصل دوفال بأنه أخذ مليوني فرنك من المبلغ التي دفعت لبوشناق و بكري [2] وهناك تهمة أخرى وجهها الداي إلى القنصل دوفال وهي إخفاء رد حكومته المكتوب على رسائل الباشا المتعلقة بقضية الديون كما طلب الداي من فرنسا تسديد الديون مباشرة إليه و ليس إلى يعقوب و بكري.

بعد زج بكري في السجن بالجزائر كتب إلى وزير الخارجية في فرنسا البارون دي ديماس يطلب منه أن يصفي حساباته المالية القديمة مع ممثله التجاري نيكولا بليفيل ، كما طلب منه أن يبعث بالمبلغ المالي الناتج عن هذه الحسابات إليه مؤكد أن موضع الديون لا يهمه إلا هو شخصيا ، و بعد شهرين طلب الداي من القنصل الفرنسي دوفال أن يرسل أليه في الحين جميع المبالغ المالية الناتجة عن ديون بكري على الحكومة الفرنسية و اذا رفض الوزير أن يدفع هذا المبلغ فيجب عليه أن يبرر سبب الرفض ، في حالة عدم الدفع أو الرد المباشر فان الجزائر ستتخذ ما تراه صالحا للوصول إلى الهدف ، وقد استخلصت الحكومة الفرنسية أن هذه الجملة الاخيرة هي إنذار يجب عليها أن تستعد لمجابهة أخطارها [3] بعدها جاءت حادثة جديدة زادت من حدة التوتر بين الجزائر و فرنسا نتيجة اشتباك بعض السفن الجزائرية و بعض السفن البابوية التي وقعت في أسرها و اهتمت فرنسا بالموضوع و أرسلت إحدى سفنها للإحتجاج أمام الجزائر معتبرة نفسها

[1] محمد زروال : المرجع السابق ، ص43

[2] محمد مبارك الميلي ، عبد الله شريط : مختصر تاريخ الجزائر السياسي و الثقافي و الاجتماعي ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر 1985 ص 199 .

[3] محمد زروال : المرجع السابق ، ص43.

كبرى بنات الكنيسة الكاثوليكية و حامية مصالحها في البحر المتوسط [1] فبينما كان الداي ينتظر الرد على طلب سحب القنصل الفرنسي جاء رد وزير الخارجية الفرنسي مطالبا اياه برد ما سلبه الجزائريين من سفن البابا و التعهد بعدم التعرض للسفن من جديد ، و استعدت الحكومة الفرنسية لإرسال بعض وحداتها البحرية للضغط على الداي و الزامه بدفع تعويض ، وعلم الداي أن القنصل قد استلم رسالة من حكومته و اعتقد أنها خاصة بالملح إلا ان ما جاء فيها :" **ان حكومة صاحب الجلالة تعلن أن العودة لى مثل هذه التصرفات تعرقل العلاقات بين البلدين بلا شك ، و في هذه الحالة فإن سموكم هو المسؤول عن العواقب الوخيمة التي تنتج من هذه التصرفات** " و بعد تسلمه لهده الرسالة كتب الداي حسين رسالة جاء فيها : " **إني لا أستطيع أن أرى هذا الإنسان الكاذب عني (دوفال) وقد حاولت عدة مرات أن أضعه فوق باخرة وأن أطرده من عندي** " .

تكررت مطالب الداي باستبدال القنصل دوفال و حقه المشروع في الديون على فرنسا لكن دون جدوى فألقى بكري في السجن حتى تسدد جميع ديونه غلى الخزينة العامة بالجزائر و لم يخفق الباشا شكوكه في القنصل الفرنسي ، فقد قال في هذا الصدد : " **لقد علمت من بكري أنه وعد قنصلكم دوفال و السيد نيكولا بليفيل مبلغا ماليا قدره مليونان و ذلك ليمكنه حيازة مبلغ سبع ملايين** " و بعث الباشا برسالة أخرى إلى الوزير الفرنسي طلب فيها منه بأن يرجع إلى دوفال المليونين المذكورين [2]

أما في موضوع البواخر فقد أبدى الداي دهشته لهذه المسألة التي لم تقدم إلى الحكومة الفرنسية على الوجه الصحيح ، ذلك أن الداي كان قد أعطى أوامره عام 1825م إلى رياس البحر الجزائريين بوقف كل اعتداء على هذه السفن و لكن بشرط أن تبعث

2 جلال يحيى : المرجع السابق ، ص110.
[2] عيسى شنوف : المرجع السابق ، ص127.

الحكومة البابوية مبعوثا للإتفاق بشأن معاهدة سلم و تقديم الهدايا القنصليةالتي جرت بها العادة ، و أعرب الداي نيته في تطوير العلاقات بين البلدين فأطلق سراح ثلاث سجناء بابويين وذلك عقب زيارة الباخرة الفرنسية la Galatie، قةبلت رسالته بامتناع شديد تجلى في الرد الذي أعده دي ديماس وزير الخارجية الفرنسي أن الحكومة الفرنسية لا تستطسع أن تسلم المبالغ المودعة في الصندوق إلا بعد تصفيتها من جميع الضرائب [1] كما دافع هذا الأخير عن قنصله دوفال بأنه لا يستطيع تنفيذ طلب الدايو شكواه ضد السيد دوفال اذ لم يكن يظن أن كل هذا فيه ، كما طالب الوزير الفرنسي الداي بالخسائر و الأضرار التي لحقا فرنسا و معاقية كل الذين تسببوا في إهانة البواخر الفرنسية وإعادة جميع الممتلكات المصادرة و منع الرياس الجزائريين من تفتيش السفن الفرنسية ، ودفع تعويضات السفن التي استولى عليها الرياس الجزائريين ،و طلب آخر هة اعادة العلاقات مع قنصل فرنسا إذ لم تلتزم الحكومة الفرنسية فإن الملك مصر على أن يعيد كرامته التي لحقتها الإهانة و أن تستعمل القوة لرد العدالة ، و عندما قدم هذا الرد لمجلس الوزراء الفرنسي دعموا دوفال بإرساله إلى الجزائر على أسطول حربي أقلع من ميناء طولون في بداية شهر أفريل 1827م .[2]

أما فيما يخص التاجرين اليهوديين فقد تحصلا على المبلغ المستحق لخزينة الجزائر و هرب بوشناق إلى ليفورن بإيطاليا ، بينما إلتحق بوخرص بفرنسا و تحصل على الجنسية الفرنسية بعد أن ترك داي الجزائر يدفع الثمن وحده و يقع في الفخ الذي نصبه له اليهوديان بالتعاون مع الساسة الفرنسيين ، وهكذا بدأت القضية باحتلال فرنسا للجزائر بغيا و ظلما .[3]

المبحث الثالث : حادثة المروحة و احتلال الجزائر

[1] محمد زروال : المرجع السابق ، ص 43.
[2] عمار بوحوش : المرجع السابق ، ص 87.
[3] حاج أحمد شريف الزهار : مذكرات ذخائر المغرب العربي ، تح : أحمد توفيق المدني ، الشركة الوطنية ، الجزائر ، ط2، 1980 ، ص 52.

كانت فرنسا تسعى جاهدة للإستفادة من أي سبب يكون ذريعة مبررة لاحتلال الجزائر فجائت حادثة المروحة على طبق من ذهب فاستغلتها احسن استغلال .

أما عن أحداث هذه الحادثة فيذكر المؤرخون أنها وقعت في قصر الداي حسين بالقصبة يوم 30 افريل 1827م[1]، إذ جرت العادة أن يقوم قناصل الدول الاوروبية المعتمدين لدى الجزائر بزيارة الى الداي بمناسبة البريم[2] و كان القنصل الانجليزي و القنصل الفرنسي يتنافسان على الصدارة في هذه المناسبات و لذلك و تجنب لكل منافسة قرر الداي أن يستقبل الواحد منهما عشية الإحتفال و الآخر يوم العيد نفسه . وعلى هذا الأساس جاء القنصل بيار دوفال عشية عيد الفطر، و استغل الداي الفرصة و خاطبه بعد الحفل مستفسرا عن سبب تأخر رد الملك شارل العاشر الى سائله ، و التي طالب فيها فرنسا بدفع ما عليها من ديون ، الا ان رد القنصل الفرنسي على سؤال الداي حسين كان وقحا و مهينا له ، خاصة انه كان بصحبة جميع أعضاء الديوان ، إذ خاطبه باللغة التركية التي كان يجيدها بحكم اقامته مدة طويلة في قسنطينة فكان سؤال الداي على النحو التالي " **لماذا لم يجبني الملك مباشرة ؟الا اني شخص تافه ام رجل حافي القدمين ؟انك انت السبب في اني لم اتلق ردا مكتوبا من وزيركم للخارجية ، انت الذي حثثته على عدم الكتابة الى انت غادر و كافر** "[3]

فرد عليه دوفال بوقاحة " **ليس من العادة ان يخاطب الملك او الوزير من هو أدنى منه من غير وساطة ....**".

مست هذه الكلمات كرامة الداي إلى درجة أنه لم يتمالك نفسه من الغضب و ضربه بخيزرانة (مروحة) من ريش كانت في يده ضربة واحدة لمست وجه القنصل و أمره

[1] عمار عمورة ، المرجع السابق ، ص256.
[2] كلمة تركية تعني عيد الفطر .
[3] Pierre jullein journal de nrise D'alger 1830- les étudiant –paris , 1996,p79.

بالخروج من مجلسه[1] ، و هناك من المؤرخين من يرى أن الضرب لم يقع أصلا و إنما وقع بالتهديد بالضرب[2] لان الداي حسين أبعد من أن يكون الرجل فضا، فهو أفضل دايات الجزائر خلقا و عملا و كل انسان يعرفه لا يمكن ان يتهمه بالخشونة . اما القنصل دوفال لتغطية سلوكه و اسدال ستار النسيان على عباراته الوقحة عرض ضربة المروحة بكيفية غير مؤانية للداي فادعي انه ضرب ثلاث مرات في رسالة طيرها الى باريس في ذات المساء اعلن فيها انه ضرب من غير ان يعتدي على احد.[3]

بينما حملت الاوساط القنصلية في الجزائر و مرسيليا دوفال مسؤولية ما حدث و اعتبرت أنه قد دفع بوقاحة الداي الى فعل ما فعل ، فالعكس استغلت حكومة شارل العاشر هذه الخادثة و اعطتها ابعاد سياسية لتتخلص من دفع الديون ولتصطنع مبررا لاحتلال الجزائر و حقيقة الامر ان هذا الحادث كان مخططا له من قبل ، حيث ان الحكومة الفرنسية كانت تبحث عن اي مبرر لاحتلال الجزائر ، بل طلبت من قنصلها بالجزائر استغلال اي فرصة تمكنه من استفزاز الداي و افتعال حادث يكون مبررا لقطع العلاقات الدبلوماسية و اعلان الحرب على الجزائر بعد ان شعرت بتفوقها التقني و العسكري.[4]

اعتبرت فرنسا هذا التصرف من الداي اهانة لشرفها و طلبت من دوفال مغادرة الجزائر و ارسلت ضابط البحرية كولي الى الجزائر على رأس اربع سفن بحرية وصلت يوم 12 جوان 1827 م ، و صعد دوفال سفينة القبطان المسماة لابروفانس[5] و بعد ذلك باربعة ايام وجه الى الداي انذارا عن طريق قنصل سردينيا عرض فيه ثلاث اختيارات و هي كالاتي

[1] عمار عمورة ، المرجع السابق ، ص85.
[2] حمدان خوجة ، المصدر السابق ، ص181.
[3] محمد زروال ، المرجع السابق ،ص86.
[4] عمار عمورة ، المرجع السابق ، ص256.
[5] السفينة البرلمانية الفرنسية ،وصلت الى الجزائر يوم 30 جويلية 1829م للتفاوض مع سلطات الايالة لامكانية التوصل لحل الأزمة ، انظر : حمدان خوجة ، المصدر السابق ،ص183.

1- ان يذهب الداي حسين نفسه الى مقر القنصلية الفرنسية في زيارة رسمية و يقدم هناك للقنصل دوفال اعتذارا رسميا .

2- ان يستقبل القنصل الفرنسي بقصره في حفل رسمي و يقدم له الاعتذار .

3- رفع العلم الفرنسي فوق حصون مدينة الجزائر ، و على الاخص فوق قصر الداي و في مقر البحرية بأبرز مكان ثم توجه له مائة طلقة مدفعية جزائرية . [1]

و فيما إذا لم يستجيب لهذه المطالب في ظرف 24 ساعة تبدأ الحرب ضد الجزائر

رفض الداي هذا الطلب المستحيل و المهين و قال ساخرا لممثل سردينيا " يدهشني ان الفرنسيين لم يطلبوا مني زوجتي ".

و بعدها قامت فرنسا باستغلال تغيب معظم و أحسن وحدات الأسطول الجزائري الذي كان موجودا في سواحل اليونان لنجدة القسطنطينية في معركة نافرين -20 أكتوبر 1827م، و أمر شارل العاشر الضابط كولي بفرض حصار بحري على السواحل الجزائرية ابتداء من 16 جوان 1830م.

إذا كانت فرنسا ترى في تصرف الباشا شتيمة لشرفها و تعدي مزري على كرامتها فإنه لا ينبغي أن يفوتها أنها تحملت قبل ذلك إهانات أشد خطورة من هذه الإهانة الم يربط قناصلها في أفواه المدافع كما وقع ذلك للأب لوفا شر LEVACHEIRE و السيد بيول PIOLL او يسجنوا كما سجن القنصل لومير و القنصل مولتيد ، لكن هذا الوقت قد فات في الحقيقة كان هذا الحصار العسكري بهدف تهيئة الظروف الملائمة على الصعيدين الأوروبي و الداخلي للوقوف الى جانبها ز إنهاك في نفس الوقت للقوة العسكرية الجزائرية و اقتصاد الجزائر لتسهيل عملية الغزو ، لأن الحكومة الفرنسية كانت

[1] الميلي عبد الله شريط ، المرجع السابق ،ص183.

متخوفة من الاقدام على هذه المحاولة نظرا لمناعة ميناء الجزائريون و لما اشتهر به الجزائر من استبسال في الدفاع عن وطنهم .[1]

خلال فترة الحصار البحري أعدت الحكومة الفرنسية عدة مشاريع لغزو الجزائر خطط لهم جنرالات و نواب فرنسا و لكن في نهاية الأمر اعتمدوا على خطة الجاسوس بوتان بعد أن أعادت أركان الحرب الفرنسية النظر فيها و أكملتها و وافقت عليهم حكومتهم و عملت على تنفيذها[2] حيث انه اثناء جلسة 30 جانفي 1830 ، قرار مجلس الوزراء الفرنسي بعد دراسة استغرقت اربع ساعات القيام بحملة ضد الجزائر ، و في 7 فبراير أقر الملك شارل العاشر مشروع الحملة و اصدر مرسوما ملكيا بتعين الكونت دي بورمون قائد للحملة و الاميرال دوبيري قائدا الأسطول و قد بدأت الاستعدادات الحثيثة لتنفيذ المشروع.[3]

بلغت عدد القوات التي اشتركت في الهجوم الاول على الجزائر سنة 1830م اربعون ألف رجل و 26.000 من المشاة و 4.000 من الخيالة و هيأت فرنسا نفسها جيدا حيث أعدت جيشا للنزول بميناء سيدي فرج في 19 جوان 1830[4]، و قد تجنبت النزول بمرسى الجزائر بما به من الصواعق الردمية فنزلوا بقبر الرومية –سيدي فرج الوالي المشهور– نزلوا به كأنه الجراد المنتشر و كان الجنرال دي بورمون الذي عرف كيف يسير هذه الحملة قد استمال الكثير من الأهالي بواسطة بيانات[5] وزعت على السكان قبيل الاحتلال ، التي اقسم فيها بدماء الفرنسيين على ان جيوشه لا ترغب في احتلال المدينة و انما تريد فقط ان تطرد الأتراك العثمانيين منها [6]. و بعد مقاومة باسلة من

[1] عمار عمورة ، المرجع السابق ، ص258.
[2] عمار عمورة ، المرجع السابق ، ص258.
[3] Pierre jullien,ibide , p88.
[4] الميلي عبد الله شريط ، المرجع السابق ، ص303.
[5] بن عودة المزاري ، طلوع سعد السعود في أخبار وهران و الجزائر و اسبانيا و فرنسا إلى أواخر القرن 19م ، تح ،يحيى بوعزيز ،ج2 ،دار الغرب الاسلامي ، لبنان ، 1990، ص 80.
[6] محمد العربي الزبيري ، المصدر السابق ، ص129.

طرف الجزائريين يوم 05 جويلية 1830م استولوا على مدينة الجزائر و دخلوا لدار المملكة و نهبوا كل ما بها من الخزائن و الكنوز[1] و استسلم الداي للقوات المغيرة و امضى عقدا معهم و طلب الأمان لنفسه و أهله و ماله .

فأجابوه لذلك لكنهم لم يحترموا شيء من هذه المعاهدات فقد استولوا على كل املاك الداي الخاصة و أملاك الدولة (اي استولوا على حق الشعب الجزائري).[2]

و هكذا فان الحملة الفرنسية لم تكن حدثا وليد الساعة وانية ضد الجزائر و لم يكن الغرض منها تاديب الداي و الثأر للكرامة كما تعود ان يكتب معظم المؤرخين الفرنسيين و لكنها فكرة اختمرت طويلا في أذهان ملوك و اباطرة فرنسا الذين كانو جميعا يرغبون في تأسيس امبراطورية استعمارية مترامية الأطراف لا تبعد عن الوطن الأم ليسهل تسيرها و قمع ثوراتها[3]

هذه هي مدينة الجزائر التركية التي ظلت مدة ثلاث قرون ذات شهرة عظيمة يتغنى بها الشعراء و ترتعد لسماع ذكرها العصبية المسحية و يخيف بها عجائز أوروبا أطفالهن و يخضع لها الملوك و العظماء في أوروبا و العالم الجديد .[4]

فانظر أيها المعتبر كيف ولت أيام هذه الدولة من ضخامة المملكة و اتساعها و استفحال الدول و ارتفاعها على أندادها و تأمين الافاق لها و امتداد الايادي لها بالطاعة و انظر ايام ملكهم أخذت في الأدبار و انقضت كواكب سعودهم و أفلت من منازلهم الشموس و الأقمار و هذه الدنيا لا يدوم نعيمها . و بهذا جرت عادة الله في خلقه "انما الدهر دول بعد دول "و كانت الجزائر ملكهم و دار سلطانهم فأتى عليهم ما أتى على غيرهم و استولت الدولة الفرنسية على بلادهم فأبعدت القوم على أوطانهم و أوحشتهم بعد الايناس و اتاهم ما أتى لغيرهم فصاروا عبرة لغيرهم لما خلت منهم الديار و أراد الله

[1] بن عودة المزاري ، المصدر السابق ، ص79.
[2] عبد الحميد زوزو ، محطات في تاريخ الجزائر ، دار هومة ، الجزائر ، 2004 ، ص 13.
[3] محمد العربي الزبيري ، المصدر السابق ، ص 29.
[4] عبد القادر حليمي ، المرجع السابق ، ص 330.

انقراضهم فذهبوا ، فهل ترى لهم من باقية بعدما شيدوا البناء الذي لم يشيده عاد و آرم ذات العماد ، فسبحان من لا يزول ملكه و لا يفنى دوامه و تصرفت في البلد أحكامه ، يفعل في ملكه ما يشاء و هو على كل شيء قدير . [1]

[1] حاج أحمد شريف الزهار ، المصدر السابق ، ص 176.

خاتمة

خاتـــمة

إن الدولة الجزائرية على مر العصور عرفت مراحل من التوتر في علاقاتها مع فرنسا ، ولطبيعة الأوضاع المتقدمة التي كانت تشهدها الايالة والتطور الإقتصادي و الإندفاع البحري اضطرت فرنسا إلى تقديم مسايرات نظرا للظروف الصعبة التي عاشتها عقب الثورة الفرنسية والاضطراب في مكانتها الدولية أمام محاولة إنجلترا تزعم أوروبا وسعيها للقضاء على مبادئ الجمهورية التي زرعتها الثورة ، لجأت إلى الجزائر التي اعترفت بنظامها الجمهوري وحاولت استغلالها من خلال بعض الامتيازات التي لعبت دورها في التحكم في الإقتصاد الجزائري وهذا ما يفسر ارتباط الصادرات والواردات الجزائرية بفرنسا ونقطة التحول التي لعبتها الطائفة اليهودية في تأجيج هذه العلاقة.

فتخوف فرنسا من فقدان أغنى الحلفاء لجأت إلى تشديد اللهجة على لسان سفرائها لإستفزاز حكام الإيالة واللجوء إلى الحل العسكري للتخلص من ديونها المتضخمة، وبدراستنا لموضوع الديون الجزائرية الفرنسية مابين 1792و1830 م يمكن استخلاص بعض النقاط ومنها :

– ظاهرة الديون كانت المحرك الأساسي لكن ليس الوحيد في توتر العلاقات الجزائرية الفرنسية التي إنتهت باحتلال الجزائر سنة 1830 م رغم المساعي الدبلوماسية لإرغام الداي على تقديم الإعتذار ودافع التوصية وما صاحب ذلك من تمويل في الأوساط المحلية والدولية ،مع وجود مجموعة من الأسباب الداخلية والخارجية لكلا البلدين ساهمت هي الأخرى في رسم مصير العلاقات الجزائرية الفرنسية.

– دور بعض الشخصيات التي لعبت دورا هام في تغلغل وتصعيد هذه الأحداث فطالما ساهم الإنسان في صنع التاريخ أشهرها : نابليون ، بكري ،بوشناق ، الداي حسين ، ولايمكن تناسي أو تجاهل مبادئ الثورة الفرنسية : الأخوة ، الحرية ، المساواة ، إلا أنها زادت من

شراسة نابليون ومطامعه التوسعية حتى أنه وصف بالحصان الذي لايكبح جماحه، فلم يطمع بالجزائر فقط بل بأوربا ومصر و الهند.

–الاحتلال لم يكن بسبب خلاف أو حادثة المروحة كما يزعم الكثير بل كان مخططا له منذ أمد بعيد ،كما كان نتاجا وثمرة لسياسة إستعمارية إختمرت في أذهان ملوك وأباطرة فرنسا طيلة ثلاثة قرون ، وعلى هذا الأساس فإن حادثة المروحة لم تكن سوى مسرحية أتقن القنصل العام بيار دوفال الدور البطولي في تمثيلها وإن القضاء على القراصنة وتأديب الداي حسين والمحافظة على الشرف الفرنسي ماهي إلا حجج واهية فكرت بها فرنسا لتبرر عدوانها على الجزائر سنة 1830 م.

وما لوحظ من خلال دراستنا هو عدم تطرق أصحاب المشاريع لمسألة الديون الجزائرية على فرنسا ،مما يفسر عدم إستعداد الفرنسيين لتسديدها وبالتالي يمكن إلى أسباب الاحتلال رغبة فرنسا التخلص من الديون وهذا كان بعد احتلالها للجزائر ، فالديون أحيانا تؤدي إلى إثراء الدائن وأحيانا إلى إثراء المدين.

إن الأحداث الكبرى في التاريخ لم تكن وليدة أعمال عشوائية متسرعة وإنما نتيجة لدراسة متأنية لها أهداف وإن اختلفت الأساليب وتعددت الطرق، وفي الواقع فإن فرنسا لم تسعى إلى تدمير الإيالة وإخضاع الجزائريين فقط ، بل كانت تهدف أيضا إلى طمس المجد العسكري للجزائر، وهدم المقومات المعنوية للشعب الجزائري والمساس بالشخصية الوطنية باختصار، أرادت جعل الجزائر جزءا لا يتجزء من فرنسا ، وبهذا وجد الشعب الجزائري نفسه وجها لوجه أمام بطش الغازي ،وفي ظل استقالة إرادة الداي عن قيامها بالجهاد في سبيل الوطن فقد حول وجهته صوب أبطال المقاومة الجزائرية لقيادتها نحو سبيل الإعتاق من شر الاستعمار الغاشم.

.

الملاحق

ملحق رقم ١

معاهدة بين سعادة باي قسنطينة والسيد دومال
حاكم مدينة القالة والممثل لأعضاء الشركة الافريقية

مادة ١ :

نظراً للخدمات التي قدمها صديقنا دومال Demarle للجزائر والميليشية ، ورغبة منا في مجازاته ، يسمح له باكتيال القمح والشعير والفول من مدينة عنابة وتكوش وغيرها من المؤسسات التابعة لنا ، وذلك دون أن يتعرض لاضطهاد السكان أو غيرهم من التجار مهما كانت الأسباب .

مادة ٢ :

يدفع لسعادة الباي ، في شكل رسوم بياستر واحد عن كل خفير قمح يشحن لفرنسا ، ونصف بياستر عن كل خفير من الشعير أو الفول .

مادة ٣ :

يدفع لقائد عنابة ، كذلك ، خمسين بياستر عن كل سفينة تشحن القمح لفرنسا وخمسة وعشرين عن كل مركب صغير .

مادة ٤ :

يدفع لأتراك حصن القصبة في عنابة خمسة وعشرين بياستر عن كل سفينة

الملحق رقم 01 : الزبيري ، المرجع السابق ، ص295

والثني عشر عن كل مركب صغير .

مادة ٥ :

يمنع ، منعاً مطلقاً ، على سكان عنابة ، من الأهالي وغيرهم ، أن ينازعوا دومال حول التجارة المذكورة مهما كانت الأسباب .

مادة ٦ :

يسمح للسيد دومال أن يدفع ثمن القمح في الميناء نفسه أو أن يكتاله هناك دون أن تطلب منه أسعار باهظة .

مادة ٧ :

لا يطالب دومال المذكور برسوم أخرى عن القمح الذي يكتاله في الميناء أو عند السكان ، وذلك لأن تلك الرسوم مفروضة على الباعة ، وان وكيلنا سيتولى جمعها بنفسه .

مادة ٨ :

لا تستطيع أية سفينة أجنبية حتى ولو كانت مسلمة أن تشحن القمح والشعير والفول من عنابة وتكوش أو غيرها من الأماكن المذكورة أعلاه ، وذلك مهما كانت الأسباب .

مادة ٩ :

يعطى للسفن الفرنسية البسكوت والكسكسي لتغذية البحارة والنوتية .

مادة ١٠ :

ونظراً لأهمية التجارة بالنسبة لنا ولفرنسا ، فإننا نأمر آغا عنابة وقائدنا فيها أن يسهرا على ألا يعرقل أحد السيد دومارل في تجارته ، وذلك مهما كانت الأسباب

الملحق رقم 02 : الزبيري ، المرجع السابق ، 298.

نص المعاهدة النهائية التي وقع عليها الداي مصطفى باشا
والسيد ديبوا تانقيل سنة ١٨٠٢

مادة ١ :

تعود العلاقات السياسية والتجارية بين الدولتين إلى ما كانت عليه قبل القطيعة .

مادة ٢ :

يقوم الداي ووكيل الجمهورية ، اليوم ، بالتوقيع على جميع المعاهدات القديمة والاتفاقيات .

مادة ٣ :

تعيد الايالة إلى الجمهورية الفرنسية جميع المؤسسات الإفريقية بنفس الطريقة ونفس الشروط التي كانت معروفة قبل القطيعة .

مادة ٤ :

ان الحفش والدراهم والبضائع التي استولى عليها وكلاء الايالة في مختلف

الملحق رقم 03 : الزبيري ، المرجع السابق ، ص301.

الملحق رقم 04 : شخصية الداي حسين . المرجع : فاطمة الزهراء سيدهم ، المرجع السابق ، ص 120.

الملحق رقم 05 : صورة تمثل حادثة المروحة . المرجع : فاطمة الزهراء سيدهم ، المرجع السابق ص 123.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة

Université Mohammed Boudiaf M'sila
Faculté des sciences humaines et sociales
هاتف 035333044
المسيلة في ::

تصريح شرفي

خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

انا الممضي ادناه:

السيد : مسوس بن يحي الحسين الصفة : 'طالب/استاذ باحث/باحث دائم'.....

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم:..5.6.5.3.7.2.. والصادرة بتاريخ:...15.04.2013

والمسجل بكلية .العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية..قسم..الآثار.....

والمكلف بإنجاز اعمال بحث ' مذكرة تخرج/مذكرة ماستر/مذكرة ماجستير/اطروحة دكتوراه'عنوانها:.....مساهمة المسيون المزابي في الحركة العلمية.....

.....1830.....1922.....

اصرح بشرفي انني التزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الاخلاقيات المهنية والنزاهة الاكاديمية المطلوبة في انجاز البحث المذكور اعلاه.

التاريخ...2020.09.08...

توقيع المعني

مطابقة للأصل بعد الاطلاع على الوثائق الثبوتية (01)
السيد : ...
بطاقة رقم : ...
الصادرة بتاريخ : ...
المسيلة في : 08 أكتوبر 2020
رئيس المجلس الشعبي البلدي
وبتفويض
كمال مبارك
المرجع القانوني المؤرخ في 28 جوان 2016.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد بوضياف - المسيلة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة

Université Mohammed Boudiaf M'sila

Faculté des sciences humaines et sociales

الهاتف : 035353044

المسيلة في ::

تصريح شرفي

خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

انا الممضي ادناه:

السيد : بن سالم رندة الصفة : 'طالب/استاذ باحث/باحث دائم' ..طالبة..

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 108063835 والصادرة بتاريخ: 2018.03.08

والمسجل بكلية العلوم الانسانية والاجتماعية قسم ..التاريخ.....

والمكلف بإنجاز اعمال بحث ' مذكرة تخرج/مذكرة ماستر/مذكرة ماجستير/اطروحة دكتوراه' عنوانها: مسألة الديون الجزائرية الفرنسية 1792_1830

.....

اصرح بشرفي انني التزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الاخلاقيات المهنية والنزاهة الاكاديمية المطلوبة في انجاز البحث المذكور اعلاه.

بن سالم رندة
108063835
2018/03/08

التاريخ 2020/10/08

توقيع المعني

2020 أكتوبر 08

ع/ رئيس المجلس الشعبي البلدي

و بتفويض منه

مسعوسي عبدالله

المرجع :القرار الوزاري رقم933 المؤرخ في:28جويلية2016.

البيبليوغرافيا

قائمة المصادر و المراجع:

القرآن الكريم : سورة الأنفال الآية 53 .

أ – المصادر باللغة العربية :

1–**المزاري عودة** ، طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر وإسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر ،تحقيق بخير بوعزيز ، ج 2 ،ط1 ،دار الغرب الإسلامي ،لبنان ، 1990 .

2–**الزهار حاج أحمد** ،مذكرات ذخائر المغرب العربي تحقيق أحمد توفيق المدني ،ط2 ،الشركة الوطنية ،الجزائر، ط2 ،1980.

3– **خوجة حمدان بن عثمان** ، المرآة ، تحقيق العربي الزوبيري ،ط2، الشركة الوطنية ،الجزائر، .1882 .

4– **سبنسر ويليام** ، الجزائر في عهد رياس البحر ،الشركة الوطنية ،الجزائر، 1980– .

5– **مذكرات أحمد باي وحمدان خوجة وبوضربة** ،تحقيق الزوبيري محمد العربي ،ط2، الشركة الوطنية ، الجزائر، .1981 .

6– **مذكرات الأمير عبد القادر** سيرته الذاتية كتبها في السجن سنة 1849 ، تحقيق بناني محمد صغير وآخرون ،دار الأمة ، الجزائر، 1991.

ب– المراجع باللغة العربية :

1– **الأرعج السليماني أبو عبد الله** ، تاريخ الجزائر بين قيام الدولة الفاطمية ونهاية ثورة الأمير عبد القادر ،تحقيق مختار حسن ،القسم الثاني.

2- **الزوبير محمد العربي** ،التجارة الخارجية الشرق الجزائري، 1792-1830 ، ط2 ،المؤسسة الوطنية للكتاب ،الجزائر.

3-**الزيدي مفيد**، المبسط في تاريخ العرب الحديث ، 1916-1516م ،ط1 دار المناهج ،الأردن ،2004.

4- **السليماني أحمد بن حسين** ، تاريخ مدينة الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1985 .

5-**الصيد المحامي سليمان** ،الشخصية الجزائرية عبر التاريخ ،مطبعة البحث ،الجزائر، 1971 .

6- **الميلي محمد مبارك** ، مختصر تاريخ الجزائر السياسي والثقافي والإجتماعي ، المؤسسة الوطنية للكتاب ،الجزائر، 1985 .

7- **النعنعي عبد المجيد** ،أوروبا في بعض الأزمنة الحديثة 1848-1453م دار النهضة العربية ،بيروت ، 1983 .

8- **النعنعي عبد المجيد** التاريخ الأوروبي الحديث من عصر النهضة حتى نهاية الحرب العالمية الأولى ،دار الفكر العربي ،بيروت ، 1999 .

9- **بالحميسي مولاي** ، الجزائر من خلال رحلات المغاربة في العهد العثماني ، الشركة الوطنية ،الجزائر، ط2، 1981. .

10-**بركات مصطفى** ،الألقاب والوظائف العثمانية دراسة في تطور الألقاب والوظائف منذ الفتح العثماني لمصر حتى إلغاء الخلافة العثمانية من خلال الآثار والوثائق، 1924-1517 ، دار غريب ،مصر ،2000 .

11- **بن عبد الكريم محمد** ،حمدان بن عثمان خوجة ومذكراته، دار الثقافة لبنان ،ط1 ،1972 .

12- **بن محمد الجيلالي عبد الرحمان** ،تاريخ الجزائر العام ،ج3 ،ديوان المطبوعات الجامعية ،ط7، 1999 .

13- **بوحوش عمار** ، التاريخ السياسي للجزائر من البداية وإلى غاية 1962 ، دار الغرب الإسلامي ،بيروت ،ط1 ،1947

14- .**بوعزيز يحي**، المراسلات الجزائرية الإسبانية في أرشيف التاريخ الوطني لمدريد، 1798-1780 م ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر، 1993

15- .**بوعزيز يحي** ،علاقات الجزائر الخارجية مع دول ومماليك أوربا ،1830-1500 م ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر، 1980 .

16- **حاطوم نور الدين** ،تاريخ القرن الثامن عشر في أوربا ، دار الفكر المعاصر ، لبنان ، ط1 ،1996 .

17- **زروال محمد** ،العلاقات الجزائرية الفرنسية 1830-1791 م ، مطبعة دحلب ، الجزائر، 1993.

18. زوزو عبد الحميد ، نصوص ووثائق فس تاريخ الجزائر المعاصرة ، المؤسسة الوطنية للكتاب.

19. **سعد الله ابو القاسم** ، تاريخ الجزائر الثقافي, القسم الاول، الشركة الوطنية, الجزائر ، ط2، 1981.

20. **سعد الله ابو القاسم** ، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال) ، الشركة الوطنية ، الجزائر، ط1982،3.

21. **سعد الله فوزي**، يهود الجزائر هؤلاء المجهولون، دار الامة ، الجزائر،ط 2، 2004.

22. **سعيدوني ناصر الدين** ،الشيخ المهدي بوعبدلي ، الجزائر في عهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب،1989 .

23. **سعيدوني ناصر الدين** ، النظام المالي للجزائر في اواخر العهد العثماني 1792-1830، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ط1985،2.

24. **شنوف عيسى**, يهود الجزائر 2000 سنة من الوجود، دار المعرفة، الجزائر.

25. **عباد صالح** الجزائر خلال الحكم التركي،1514-1830، دار،هومة،الجزائر، 2005

26. **عبد القادر حاليمي علي** ، مدينة الجزائر نشاتها وتطورها قبل 1830، المطبعة العربية لدار الفكر الاسلامي ، الجزائر، ط1.

27. **عبد الله الشيخ عبد الرحمن** ، عصر نابليون تاريخ الحضارة الاوروبية 1789-1815م، دار الجيل بيروت ، 2002.

28. **عثمان فاروق اباضة** ، تاريخ اوروبا الحديث والمعاصر، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية،2003.

29. **عمورة عمار**، الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ الى 1962 ،ج 2، دار المعرفة ، الجزائر.

30. **علي تسن فرغلي**, تاريخ اوروبا الحديث والمعاصر،دار الوفاء، الاسكندرية، 2001.

31. **فريديريك االمحامي محمد**، توفيق احسان دقي تاريخ الدولة العثمانية، دار النفائس، لبنان،ط2، 2003.

32. **فركوس صالح**، الحاج احمد باي قسنطينة(1826-1850م)، المؤسسة الوطنية للكتاب, الجزائر، ط2 ، 1993.

33. **فركوس صالح** ، المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين الى خروج الفرنسيين، 814 ق م 1962، دار العلوم 1996.

34. **قنان جمال** ، معاهدات الجزائر مع فرنسا1691- 1830، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1982.

35. **قنان جمال** ، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، المؤسسة الوطنية للكتاب, الجزائر، 1994.

36. **ماللیستان هاینرش فون** ، ثلاث سنوات في شمال غرب افريقيا, ترجمة ابو العيد دودو, الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980.

37. **نايت بلقاسم مولود قاسم،** شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830 ،ج2، دار البحث, الجزائر، ط1، 1985.

38. **هريدي علي صالح،** دراسة في تاريخ اوروبا الحديثة والمعاصرة 1789-1914، دار الوفاء، 2001.

39. **هريدي علي صالح،** دراسة في تاريخ اوروبا الحديثة والمعاصرة 1789-1914، دار الوفاء، 2001.

40. **هلال عمار،** ابحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1962، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1995.

41. **هلايلي حنفي** ، العلاقات الجزائرية الاوروبية ونهاية الايالة1815 -1830، دار الهدى، الجزائر، ط1 .

42. **يحيى جلال**, المغرب الكبير, دار النهضة العربية بيروت.

ج- المراجع باللغة الاجنبية:

1. André Julien charales, Histoire de l'Algérie Contemporaine, la conquête et les députes de colonisation 1827-1871, presses universitaires de France, paris 1964.
2. Pierre Julien , journal de prise d'ALGER 1830 les édition, paris 1996.
3. Valens (Lucette) le Maghreb avant la prise d'Alger, Flammanon, paris1969.

د-المذكرات:

1. حكيمة صالحي/ سعاد بيوض، المخططات الفرنسية لاحتلال الجزائر1782 - 1830، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في التاريخ، معسكر، المركز الجامعي، مصطفى اسطنبولي، قسم التاريخ ، معهد العلوم الاجتماعية والانسانية 2005-2006.
2. فاطمة الزهراء سيدهم، العلاقات الجزائرية الفرنسية ما بين1790-1830، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ، جامعة وهران، معهد الحضارة الاسلامية والعلوم الانسانية، قسم التاريخ و علوم الاثار،2005-2006.

هـ- المقالات:

1. دوبار ادي، مدينة الجزائر في القرن الثامن عشر، المجلة الافريقية العدد 39.

فهرس الموضوعات

الإهداء

شكر و عرفان

المقدمة 01

الفصل التمهيدي 05

الفصل الأول : العلاقات الجزائرية الفرنسية 23

المبحث الأول : العلاقات التجارية.....23

المبحث الثاني : العلاقات السياسية و الدبلوماسية 27

المبحث الثالث : العلاقات العسكرية 31

الفصل الثاني : النفوذ الاقتصادي اليهودي 36

المبحث الأول : الهجرات اليهودية إلى الجزائر 36

المبحث الثاني : النشاط الاقتصادي لليهود في الجزائر 41

المبحث الثالث : دور شركة بكري و بوشناق في التجارة الخارجية 43

الفصل الثالث : أصل مسألة الديون و تطورها 52

المبحث الأول : مضمون الديون الجزائرية الفرنسية 52

المبحث الثاني : مطالبة الجزائر بديونها من فرنسا 60

المبحث الثالث : حادثة المروحة و احتلال الجزائر 71

خاتمة 79

الملاحق

قائمة البيبليوغرافيا .

فهرس الموضوعات .